

Distr.: General  
20 March 2019  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة العاشرة

فيينا، ٢٧-٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت\*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	..... ثانياً - خلاصة وافية
٢	..... المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

\* .CAC/COSP/IRG/2019/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

260419 260419 V.19-01635 (A)



## ثانياً - خلاصة وافية

## المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

١- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقَّعت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على الاتفاقية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وصدَّقت عليها في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة للمملكة المتحدة في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٦.

وقد استعرض تنفيذ المملكة المتحدة للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الثانية من دورة الاستعراض الأولى، ونُشرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣ (الوثيقة CAC/COSP/IRG/II/2/1/Add.12).

والمملكة المتحدة دولة ملكية دستورية تتبع نظاماً ديمقراطياً برلمانياً. ولا يزال البرلمان في ويستمينستر بإنكلترا هو مقر حكومة المملكة، ولكنَّ اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية لديها أيضاً حكومات إقليمية ذات درجات متفاوتة من التطور. والأقاليم التابعة للتاج البريطاني هي بيلويك أوف جيرزي وبيلويك أوف غيرنسي وجزيرة مان، وهي أقاليم ذات حكم ذاتي تتبع التاج البريطاني، ولها مجالس تشريعية منتخبة وأنظمة إدارية ومالية وقانونية ومحاكم خاصة بها. ومن المعترف به دولياً أن الأقاليم التابعة للتاج البريطاني هي أقاليم تتولى المملكة المتحدة المسؤولية عنها، ومن ثم يمتد سريان الاتفاقية إليها، إلى جانب اثنين من أقاليم ما وراء البحار البالغ عددها ١٤ إقليمياً، وهما جزر فرجن البريطانية وبرمودا.

والمملكة المتحدة دولة ذات نظام مزدوج ولها نظام قانوني يشتمل على قوانين تُطبَّق في المملكة المتحدة بأجمعها وقوانين لا تُطبَّق إلا في إنكلترا وويلز أو اسكتلندا أو أيرلندا الشمالية أو كليهما معاً. وفي حين أن العديد من الأحكام القانونية تشريعية في طبيعتها، فإن بعضاً منها متضمن في القانون العام (الأنغلو سكسوني) الذي يتألف من الأعراف القانونية التاريخية للمملكة المتحدة.

ويشمل الإطار القانوني الوطني لمنع الفساد ومكافحته، في المقام الأول: قانون الإصلاح الدستوري والحكومة (CRGA) لسنة ٢٠١٠ واللوائح التنظيمية للعقود العمومية (PCR) لسنة ٢٠١٥ وقانون حرية المعلومات (FOIA) لسنة ٢٠٠٠ وقانون الخدمات والأسواق المالية (FSMA) لسنة ٢٠٠٠ وقانون الشركات (CompA) لسنة ٢٠٠٦ وقانون عائدات الجريمة لسنة ٢٠٠٢ وقانون الرشو لسنة ٢٠١٠ وقانون الاحتيال لسنة ٢٠٠٦ وقانون السرقة لسنة ١٩٦٨ وقانون الجرائم المالية لسنة ٢٠١٧ وجريمة إساءة التصرف في منصب عمومي المشمولة في القانون العام.

ومن بين المؤسسات التي تشارك بصفة رئيسية في منع الفساد ومكافحته: وحدة مكافحة الفساد المشتركة (JACU)، ووزارة الداخلية، ومجلس الوزراء، والوزارات الحكومية المركزية المعنية (وزارة خزنة صاحبة الجلالة، ووزارة الأعمال التجارية والطاقة والاستراتيجية الصناعية،

ووزارة التنمية الدولية، ووزارة الخارجية وشؤون الكمنولث) ومفوضية الخدمة المدنية، والأجهزة العملية مثل مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة (SFO)، والجهاز الوطني المعني بالجرمة (NCA)، وهيئة السلوك المالي (FCA)، ودائرة الادعاء العام الملكية (CPS)، ووحدة الاستخبارات المالية (UKFIU)، ومكتب مفوض شؤون الإعلام (ICO). وهناك أيضاً الجهات الحكومية المتخصصة، مثل الفريق المشترك بين الوزارات المعني بمكافحة الفساد (IMG)، ومجلس إدارة مكافحة الفساد المشترك بين الجهات الحكومية المعنية، إضافة إلى منتديات محددة الأهداف مثل المجلس الاستراتيجي المعني بالجرائم الاقتصادية (ECSB)، ومجلس التنفيذ المعني بالجرائم الاقتصادية (ECDB)، والفريق التوجيهي المعني بالقطاع الخاص، وفريق العمل المشترك المعني باستخبارات غسل الأموال (JMLIT)، والمركز المشترك لتحليل جرائم الاحتيال (JFAC).

## ٢- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

### ١-٢- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان ٥ و ٦)

وضعت المملكة المتحدة سياسات منسقة لمكافحة الفساد تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون والشفافية.

وترد التزامات المملكة المتحدة الرئيسية لمكافحة الفساد، في المقام الأول، في استراتيجية مكافحة الفساد الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، التي نُشرت بعد الإعلان عن هذه الالتزامات في قمة لندن لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٦. وتأتي هذه الاستراتيجية عقب خطة المملكة المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٤، وتكملها سياسات أخرى وهي: استراتيجية مكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة (SOC) لعام ٢٠١٨، واستراتيجية الأمن الوطني لعام ٢٠١٥، وخطة عمل مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لعام ٢٠١٦. وقد آلت الحكومة على نفسها أن تقدم للبرلمان تقارير إبلاغ سنوية عن مدى التقدم المحرز في تطبيق الاستراتيجية؛ ونُشر التحديث السنوي الأول بشأن وضع الاستراتيجية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقد رُصدت الموارد اللازمة لتنفيذ التعهدات الواردة في الاستراتيجية قبل وضع الاستراتيجية.

وأنشئت وحدة مكافحة الفساد المشتركة في عام ٢٠١٥ للإشراف على تنسيق السياسات بين الوزارات والهيئات وتنفيذ الالتزامات الدولية والمحلية. ويتولى المسؤول الرئيسي عن مناصرة مكافحة الفساد التابع لرئيس الوزراء الإشراف على تدابير تصدي الحكومة للفساد على المستوى المحلي والدولي، بينما يتولى الفريق المخصص المشترك بين الوزارات المعني بمكافحة الفساد مهام تنسيق الحوكمة الإدارية لمكافحة الفساد على مستوى الوزارات، كما تقود مجالس أخرى على مستوى الوزارات مهام التنسيق الأخرى. وتتولى وحدة مكافحة الفساد المشتركة قيادة الحوار الذي تجريه الحكومة مع المجتمع بنطاقه الأوسع حول مكافحة الفساد، بينما كلف نصير مكافحة الفساد المشار إليه التابع لرئيس الوزراء بالعمل مع أصحاب المصلحة الخارجيين، بما في ذلك

مؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني. وتخضع الالتزامات الواردة في استراتيجية مكافحة الفساد لمراجعة دورية من وحدة مكافحة الفساد المشتركة ونصير مكافحة الفساد، وأيضاً من مجلس إدارة مكافحة الفساد المشترك بين الجهات الحكومية والفريق المشترك بين الوزارات.

وتُجري المملكة المتحدة تقييماً لعوامل مخاطر الفساد؛ ويُسترشد بهذا التقييم أيضاً في تحديد المجالات ذات الأولوية لاستراتيجية مكافحة الفساد. وتنشر الهيئات العمومية معلومات عن كيفية وفائها بتلك المعايير بغية الانتفاع بالشفافية في تعزيز المساءلة. وتوفّر هيئة خبراء مكافحة الاحتيال بالمملكة المتحدة بنية تنظيمية مهنية لخبراء مكافحة الاحتيال العاملين في الحكومة المركزية وتزودهم بمعايير وإرشادات، بما في ذلك معايير لمكافحة الرشوة والفساد. وقد بدأت وزارة الداخلية مؤخراً العمل على تعزيز قاعدة الأدلة العلمية لقياس مخاطر الفساد على الصعيد المحلي باعتبار ذلك من ضمن مساعيها الرامية إلى تقييم الفساد المحلي ومكافحته.

وإضافةً إلى المملكة المتحدة، فإن الأقاليم التابعة للتاج البريطاني وجزر فرجن البريطانية تضطلع بتقييم الجوانب المحلية والدولية على حد سواء لمخاطر الفساد التي تنبع من مكائنها باعتبارها مراكز مالية دولية. وتركز هذه التقييمات بقدر زائد على مدى ملاءمة أنظمة مكافحة غسل الأموال وجمع المعلومات ذات الصلة من المؤسسات المالية.

وتقود وحدة مكافحة الفساد المشتركة (بوزارة الداخلية) المسؤولية عن سياسات مكافحة الفساد، فتقوم بتنسيق سياسة مكافحة الفساد على المستوى المحلي. وتعمل الوحدة عن قرب مع الشركاء العمليتين مثل هيئة الادعاء العام الملكية ومكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة والجهاز الوطني المعني بالجريمة وذلك من أجل تحسين استجابة المملكة المتحدة لتهديدات الفساد. وتوجد ضمانات قانونية لاستقلال هذه الجهات، وتُقدم لموظفيها دورات تدريبية متنوعة ذات صلة بمكافحة الفساد، تتناسب مع مهامهم الوظيفية.

وتتلقى وحدة مكافحة الفساد المشتركة مخصصاتها المالية من ميزانية وزارة الداخلية. ويتولى رئيس الوحدة مسؤولية إدارة الميزانية، تحت إشراف الإدارة المالية بوزارة الداخلية.

وتلتزم أيضاً المملكة المتحدة، ضمن استراتيجيتها، بدعم تنفيذ الاتفاقية على المستويين العالمي والإقليمي، بما في ذلك عن طريق دعم المنظمات الدولية في تطوير برامج مكافحة الفساد ونشر المعايير والممارسات الجيدة؛ وتلتزم كذلك بالاستمرار في طرح قضايا مكافحة الفساد في الاجتماعات الدولية ذات الصلة، مثل مجموعة السبع ومجموعة العشرين.

وتدعم المملكة المتحدة البلدان الأخرى في مواجهة الفساد من خلال برامجها التنموية وعن طريق المساهمة في أعمال المنظمات الدولية.

ويخضع أداء التشريعات الجنائية الرئيسية والثانوية ذات الصلة لمتابعة مستمرة، وعند الحاجة لاستعراض استباقي، كما يخضع القانون الجنائي التشريعي لعملية تدقيق بعد التشريع. وتعمل اللجنة القانونية على مراجعة قانون إنكلترا وويلز باستمرار، وتوصي بما يلزم من إصلاحات، وتقوم بالأمر ذاته اللجنة القانونية الاسكتلندية بالنسبة لاسكتلندا. ويشارك المجتمع المدني على نحو غير مباشر في العملية التشاورية المفضية إلى إصلاح القوانين.

القطاع العام؛ مدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهات القضائية وأجهزة النيابة العامة (المواد ٧ و ٨ و ١١)

لدى المملكة المتحدة تدابير وإجراءات شاملة لتوظيف العاملين في سلك الخدمة المدنية وغيرهم من الموظفين العموميين غير المنتخبين، واستخدامهم واستبقائهم وترقيتهم وإحالتهم إلى التقاعد. ويشمل ذلك تدابير لتعزيز برامج ونظم التعليم والتدريب التي تهدف إلى تعزيز الشفافية ومنع تضارب المصالح.

وقد وفر قانون الإصلاح الدستوري والحوكمة الأساس القانوني لمفوضية الخدمة المدنية ومدونة الخدمة المدنية. وتمثل مبادئ مدونة الخدمة المدنية في الأمانة والنزاهة والموضوعية والحيادية. وتستند مدونة إدارة الخدمة المدنية إلى هذه المبادئ، وتنص على شروط وأحكام أكثر تفصيلاً للمستخدمين المدنيين، بما في ذلك ما يتعلق بالأجور والتنقيل في الوظائف وترك الخدمة المدنية. وتتولى لجنة الخدمة المدنية المستقلة التنظيم الرقابي للتوظيف في الخدمة المدنية، وتضمن أن يكون التعيين في الوظائف العامة على أساس الجدارة بعد منافسة عادلة ومفتوحة. واستحدثت مفوضية الخدمة المدنية بالمملكة المتحدة سياسة داخلية لمكافحة الاحتيال ومركزاً محورياً لجمع البيانات، يساعد في تنظيم عملية التوظيف عن طريق تبادل بيانات المستخدمين المدنيين الذين يتم التحقيق معهم في جرائم الاحتيال ثم يتم فصلهم. ويُحرّم أي شخص يُدرج اسمه في المركز المحوري لجمع البيانات من العودة للعمل في قطاع الخدمة المدنية لمدة خمس سنوات. وتتولى وزارات وهيئات المملكة المتحدة المسؤولية عن تحديد ترتيبات الفصل والتأديب والتظلم الخاصة بها. وتخضع المناصب المعرضة لمخاطر الفساد لإجراءات اختيار دقيقة تحددتها الوزارات المختلفة.

وفي الأقاليم التابعة للتاج وجزر فرجن البريطانية، يتولى الإشراف على عمليات التوظيف والتعيين في الخدمة المدنية إما جهات مستقلة بمفردها (غيرنسي وجزيرة مان) أو لجان مختصة (جزر فرجن البريطانية) أو جهة مركزية مع إشراف من لجنة تعيينات مستقلة بالنسبة للمناصب العليا (جيرزي). ومع ذلك، تحتفظ جهات الاستخدام بصلاحيّة التقدير في تحديد المناصب المعرضة لمخاطر الفساد وطرائق الاختيار الدقيقة المراد تطبيقها.

ويمكن الحصول على دورات تدريبية للتوعية بمكافحة الاحتيال والرشو والفساد على الشبكة الإلكترونية من خلال الموقع الإلكتروني (Civil Service Learning)، ويمكن للوزارات أن تجعل هذا التدريب إلزامياً. ويتضمن القانون الانتخابي في المملكة المتحدة ١٧ تشريعاً ونحو ٣٠ مجموعة من اللوائح التنظيمية. وينص قانون عدم الأهلية لعضوية مجلس العموم لسنة ١٩٧٥ وقانون تمثيل الشعب لسنة ١٩٨١ (وتعدّيلهما) على معايير تتعلق بالترشح والانتخاب لتولي المناصب العمومية وقواعد لحرمان الأفراد من الأهلية لتولي المناصب الانتخابية. وطرحَت اللجنة القانونية مؤخراً مشروع قانون ينظر بمزيد من التفصيل في إصلاح القانون الانتخابي.

وينظّم قانون تمثيل الشعب لسنة ١٩٨٣ مسألة التبرعات التي تُقدّم للمرشحين (المادة ٧١ ألف وما بعدها)، في حين يضع قانون الأحزاب السياسية والانتخابات والاستفتاءات (PPERA) لسنة ٢٠٠٠ قواعد التبرع للأحزاب السياسية (الجزء الرابع)، وتأسست بموجبه اللجنة الانتخابية، التي تتولى التنظيم الرقابي للشؤون المالية للأحزاب السياسية (الجزء الأول). وتنشر اللجنة الانتخابية

تفاصيل التبرعات المقدمة للأحزاب السياسية، وتحتفظ بقاعدة بيانات عمومية تحتوي على سجلات بالتبرعات الخاصة والتمويل العمومي (المادة ٦٩ من قانون الأحزاب السياسية).

وقد أُقرّت مدونات قواعد سلوك للوزراء الحكوميين والمستشارين الخاصين وموظفي الخدمة المدنية. وتشمل هذه المدونات المدونة الوزارية ومدونة قواعد السلوك للمستشارين الخاصين، وأيضاً مدونة الخدمة المدنية ومدونة إدارة الخدمة المدنية. كما أعدت فرادى الجهات العمومية والبرلمان والسلطة القضائية مدونات وسياسات وإجراءات داخلية تتعلق بتضارب المصالح والهبات ومجاملات الضيافة. ويتولى مجلس الوزراء مسؤولية صون هذه المدونات وتقديم المشورة بشأن تطبيقها.

وعلاوةً على ذلك، تحدد المبادئ السبعة للحياة العمومية (مبادئ نولان) المعايير الأخلاقية المأمولة من جميع من يتولون مناصب عمومية، بمن فيهم الوزراء. وقد اعتمدت لجنة المعايير في الحياة العمومية (CSPL) المبادئ السبعة في عام ١٩٩٥، وهذه اللجنة هي هيئة عمومية استشارية مستقلة لا تتبع أية وزارة تقدم المشورة لرئيس الوزراء حول المعايير الأخلاقية في جميع مناحي الحياة العمومية في إنكلترا. وتراقب اللجنة القضايا المتعلقة بالمبادئ السبعة ومعايير السلوك لجميع من يشغلون المناصب العمومية وترفع تقارير عنها. ويتولى ديوان مجلس الوزراء تقديم خدمات الأمانة والميزانية الخاصة باللجنة.

وتحدد مدونة إدارة الخدمة المدنية المبادئ التوجيهية الخاصة بشروط وأحكام إدارة الموظفين المدنيين، بما في ذلك الإرشادات الموجهة إلى جميع الموظفين المدنيين بشأن تضارب المصالح، والإعلان عن المصالح الشخصية. وتنظم المدونة الهبات التي تُقدم للموظفين المدنيين بصفتهم الرسمية، وتحدد الهيئات والوزارات قواعد الإبلاغ عن هذه الهبات.

وتشمل المبادئ ذات الصلة فيما يتعلق بإدارة حالات تضارب المصالح والإعلان عن المصالح الشخصية محظورات تتعلق بإساءة استعمال المناصب الرسمية أو المعلومات وتلقي الهبات والضيافة والمنافع الأخرى؛ والإعلان عن المصالح التجارية والأسهم المملوكة في الشركات.

ويتولى الأمناء الدائمون المسؤولية عن ضمان الالتزام بهذه المعايير، في حين تترجم الوزارات الحكومية المدونات إلى سياسات وإجراءات خاصة بها.

قواعد تعيين الموظفين المدنيين في قطاعات الأعمال (الملحق ألف، مدونة إدارة الخدمة المدنية) هي قواعد غير تشريعية تتناول التضارب المحتمل في عمل الموظفين المدنيين بعد تركهم للوظائف العمومية. أما فيما يخص أصحاب المناصب العمومية العليا ومن يعادلهم، بمن فيهم المستشارون الخاصون أصحاب المكانة المماثلة، تسري هذه القواعد عليهم لمدة عامين بعد آخر يوم عمل مدفوع الأجر في سلك الخدمة المدنية. وأما فيما يخص الموظفين الذين شغلوا مناصب دون المناصب العمومية العليا ومن يعادلهم، بمن فيهم المستشارون الخاصون أصحاب المكانة المماثلة، تسري هذه القواعد عليهم لمدة عام واحد بعد تركهم للخدمة المدنية، وذلك ما لم تنطبق عليهم ظروف استثنائية فترة أطول تصل إلى عامين. ولكن لا تُفرض أي جزاءات لعدم الالتزام بهذه القواعد.

ويتعين على الأمناء الدائمين والأمناء الدائمين من الدرجة الثانية والمديرين العامين والمستشارين الخاصين أصحاب المكانة المماثلة أن يتقدموا بطلب للحصول على إذن لتولي أية وظيفة أو عمل

جديد خلال عامين من ترك مناصبهم. وتُحال هذه الطلبات إلى اللجنة الاستشارية المستقلة المعنية بالتعيينات في قطاعات الأعمال، التي تعمل تحت رعاية ديوان مجلس الوزراء. وفي معظم الحالات، يتخذ رئيس الوزراء القرار النهائي بناءً على مشورة اللجنة. ويخضع جميع الأمناء الدائمين لفترة انتظار تبلغ ثلاثة أشهر كحد أدنى بعد ترك العمل مدفوع الأجر في الخدمة المدنية، غير أنه يمكن للجنة أن تشير بإسقاط تلك المدة أو تمديدتها. ومن المبادئ العامة المطبقة على هذا المستوى حظر الانخراط في أنشطة كسب التأييد (ممارسة الضغط) لمدة عامين.

ويُخطرُ الوزراء فور تعيينهم الأمناء الدائمين لوزاراتهم بمصالحهم ذات الصلة (المادة ٧)، المدونة الوزارية)، ويراجع الأمين الدائم والمستشار المستقل المعني بمصالح الوزراء الإخطارات بشأن هذه المصالح. ويُنشر بيان عام بمصالح الوزراء مرتين سنوياً. ويشرف ديوان مجلس الوزراء على المنشورات الدورية المتعلقة بالشفافية، بما في ذلك ما يتعلق بالهبات ومجاملات الضيافة التي يحصل عليها الوزراء الحكوميون وكذلك سفرياتهم الخارجية ولقاءاتهم مع المنظمات الخارجية وكبار الشخصيات الإعلامية؛ وما يتعلق بالهبات والإكراميات التي يحصل عليها المستشارون الخاصون ولقاءاتهم مع كبار الشخصيات الإعلامية. وثمة قيود مفروضة على أنشطة الوزراء السابقين بموجب المدونة الوزارية (المادة ٧-٢٥) وقواعد التعيين في قطاعات الأعمال.

وفي الأقاليم التابعة للتاج وجزر فرجن البريطانية، يجب الإعلان أيضاً عن المصالح والهبات ومجاملات الضيافة الواجبة التسجيل التي يحصل عليها الوزراء وأعضاء السلطة التشريعية وتتجاوز القيم والعبوات المحددة. ويتم تقديم هذه الإعلانات على فترات زمنية مختلفة (مرة واحدة سنوياً عادةً)، وقد يؤدي عدم إفصاح الموظف العمومي عن مصالحه الخاصة إلى توقيع عقوبات عليه، مثل فرض غرامة أو الحرمان المؤقت من حضور جلسات المجلس التشريعي أو التصويت فيه، أو الحرمان من كليهما. ووفقاً للمادة ١-٤ من المدونة الوزارية، تُحال الادعاءات بشأن أي انتهاك للمدونة إلى رئيس الوزراء، الذي يقرر التبعات المناسبة. وفي حال ارتأى رئيس الوزراء، بعد استشارة أمانة مجلس الوزراء، أن الأمر يستلزم تحقيقات إضافية، فإنه يحيل الأمر إلى المستشار المستقل المعني بمصالح الوزراء. ووفقاً للمادة ١-٦ من المدونة الوزارية، فإن رئيس الوزراء هو الحكم النهائي الذي يفصل في معايير السلوك المأمولة من أي وزير، وهو من يقرر التبعات المناسبة لانتهاك تلك المعايير. ولا يوجد أساس قانوني لعمل المستشار المستقل، إذ إن ولايته ذات طابع استشاري محض. والقضايا التي يحقق فيها المستشار المستقل قضايا مسجلة تُعلن على الملأ.

وقد تأسس مكتب تسجيل أعضاء جماعات الضغط الاستشارية لكسب التأييد عقب صدور قانون شفافية تكوين جماعات الضغط وتنظيم الحملات غير الحزبية وإدارة الاتحادات التجارية لسنة ٢٠١٤، بغية إنشاء وإدارة سجل قانوني بأعضاء جماعات الضغط لكسب التأييد الاستشارية.

وقد أقرت جميع وزارات الخدمة المدنية في أنحاء المملكة المتحدة سياسات وإجراءات للإبلاغ عن المخالفات تمنح الموظفين الحماية، وذلك حسبما هو مبين بتفصيل في قانون الإفصاح عن المعلومات من أجل الصالح العام لسنة ١٩٩٨. وعُين في الوزارات مسؤولون من أجل تقديم الدعم والمشورة للمبلغين عن المخالفات. وتأسست في جميع الهيئات الحكومية وحدات للتراهة مسؤولة عن مهام الكشف والتحقق من الصحة وإدارة الشكاوى (تعميم الخدمة رقم ٦ لسنة ٢٠١٣). وخارج قنوات

الإبلاغ الخاصة بالخدمة المدنية، يحدد "قرار الأشخاص المعتمدين للإبلاغ عن المخالفات لسنة ٢٠١٤" قائمة تضم أكثر من ٦٠ منظمة وفرداً يمكن للعمال اللجوء إليهم خارج أماكن عملهم للإبلاغ عن الأفعال الخاطئة المشتبه فيها، وقد نُشرت توجيهات إرشادية للأشخاص المعتمدين.

وقد تأسست لجنة التعيينات القضائية المستقلة بموجب قانون الإصلاح الدستوري (CRA) لسنة ٢٠٠٥ الذي ينظم رقابياً تعيين القضاة في المملكة المتحدة وإحالتهم إلى التأديب وعزلهم من مناصبهم (المادة ٦٣ (٣)). ويُعين القضاة على أساس الجدارة، عقب توصية من لجنة التعيينات القضائية التي تختار المرشحين لتولي المناصب القضائية في المحاكم والهيئات القضائية في إنكلترا وويلز، والمرشحين لبعض الهيئات القضائية التي يمتد نطاق ولايتها القضائية إلى اسكتلندا وأيرلندا الشمالية.

وفي المقابل، تُعين الملكة عادة من يتولون المناصب القضائية العليا في بعض الأقاليم التابعة للتاج، بناءً على توصية الرؤساء التنفيذيين للحكومات المعنية. كما إن جزر فرجن البريطانية جزء من المحكمة العليا لشرق الكاريبي، التي تُعين الجماعة الكاريبية قضاتها، ويتدبهم رئيس القضاة إلى جزر فرجن البريطانية بناءً على توصية من لجنة الخدمات القضائية والقانونية.

ويُطلب لزاماً من قضاة المملكة المتحدة الإدلاء بقسم عند تعيينهم (قانون القسم الملزم لسنة ١٨٦٨، المادة ٤ والملحق). ويخضع القضاة لأحكام دليل السلوك القضائي. ويتلقى القضاة المعيّنون حديثاً تدريباً على تطبيق الدليل، بينما يتلقى القضاة المعيّنون من قبل تدريباً مستمراً على أخلاقيات المهنة. ويقدم الدليل توجيهات بشأن جملة أمور من بينها الأمور التي تؤثر على مبادئ الحيادية أو النزاهة أو الاستقامة، مثل إدارة أنشطة غير قضائية والحصول على الهبات ومجاملات الضيافة والإفصاح عن المصالح. وعلى وجه الخصوص، يُحظر بموجب القانون على أعضاء المناصب القضائية مدفوعة الأجر الانخراط في الأنشطة السياسية. ولا يجوز لأي قاضٍ أن يترأس القضايا التي يكون له أو لأفراد أسرته أية مصلحة مالية جوهرية في نتيجتها.

ويمكن أن يخضع سلوك القضاة لتحقيق يشرف عليه مكتب تحقيقات السلوك القضائي، وهي هيئة قانونية مستقلة تدعم كلاً من رئيس مجلس اللوردات ورئيس السلطة القضائية في مسؤوليتهما المشتركة عن انضباط القضاة. وتنص اللوائح التنظيمية للانضباط القضائي لسنة ٢٠١٤ على الإجراءات المتبع في التعامل مع الشكاوى المقدمة. ولا يمكن عزل كبار القضاة من مناصبهم إلا بموجب قرار من قبل الملكة (بناءً على خطاب من غرفتي البرلمان كليهما). ويخضع عزل القضاة الآخرين لموافقة رئيس مجلس اللوردات ورئيس السلطة القضائية، عقب إجراء تحقيق تأديبي مستقل. وتوجد بعض الاختلافات الطفيفة بين الإدارات المحلية المفوضة والأقاليم التابعة للتاج وجزر فرجن البريطانية.

ولقد تأسست هيئة الادعاء العام الملكية بموجب قانون الملاحقة القضائية بشأن الجرائم لسنة ١٩٨٥، وتأسس مكتب مدير النيابة العامة بموجب ذلك التشريع. وتأسس مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة بموجب قانون العدالة الجنائية لسنة ١٩٨٧، وهو سلطة ادعاء متخصصة في التصدي لجرائم الاحتيال الخطيرة وجرائم الرشوة والفساد. ويخضع تعيين جميع موظفي هيئة الادعاء العام الملكية ومكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة للسياسات الداخلية ومبادئ مفوضي الخدمة المدنية.



وبممارسة المدعون العامون صلاحياتهم فيما يتعلق برفع الدعاوى القضائية ومباشرتها وفقاً للقانون وإطار المبادئ الموضّح في مدونة قواعد سلوك هيئة الادعاء العام الملكية. وتلزم المدونة جميع موظفي هيئة الادعاء العام الملكية بإبلاغ الإدارة المباشرة بأي مصالح تكون لهم أو أي تضارب في المصالح، سواءً فعلياً أو محتملاً. وتُطبّق تدابير إضافية في الإدارات المفوضة. فعلى سبيل المثال، تأسست النيابة العامة لأيرلندا الشمالية بموجب قانون العدل (لأيرلندا الشمالية) لسنة ٢٠٠٢، ويتأسسها مدير النيابة العامة لأيرلندا الشمالية. وتحدد مدونة المدعين العامين في النيابة العامة لأيرلندا الشمالية معايير السلوك والممارسة المأمولة من المدعين العامين. وعلاوة على ذلك، يتعين على المدعين العامين في النيابة العامة لأيرلندا الشمالية العمل وفقاً لمدونة أخلاقيات المهنة الخاصة بالخدمة المدنية في أيرلندا الشمالية، وذلك بصفقتهم موظفين في الخدمة المدنية.

وتهدف مدونة قواعد السلوك الخاصة بمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة إلى ضمان التزام الموظفين بالأمانة والحيادية في أداء واجباتهم وفقاً للتوجيهات المنصوص عليها في سياسة مدونة قواعد السلوك. ويُحتفظ بسجلات تحتوي على معلومات تتعلق بالشكاوى المُقدّمة والهبات ومجاملات الضيافة المُقدّمة إضافة إلى سجل بالمصالح. ويلتزم أيضاً أعضاء المكتب وهيئة الادعاء العام الملكية بمدونة الخدمة المدنية.

#### المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة ٩)

تُطبّق المملكة المتحدة منهجاً لا مركزياً في المشتريات العمومية، وقد جرى نقل توجيهات الاتحاد الأوروبي للمشتريات وسُبل الانتصاف ذات الصلة إلى تشريعات وطنية (مثل اللوائح التنظيمية للعقود العمومية في إنكلترا وويلز وأيرلندا الشمالية ولوائح العقود العمومية في اسكتلندا في عام ٢٠١٥). وإن مكتب مجلس الوزراء هو المسؤول عن الإطار القانوني، ويقود صياغة وتنفيذ السياسات الحكومية في المشتريات العمومية في القطاعات غير الدفاعية. وقد يُصدر مكتب مجلس الوزراء أيضاً ملاحظات حول سياسة المشتريات بغية تقديم إرشادات حول أفضل الممارسات في مشتريات القطاع العام في إنكلترا وويلز وأيرلندا الشمالية. وتقدم الحكومة الاسكتلندية إرشادات في شكل ملاحظات حول سياسة المشتريات الاسكتلندية لتوجيه مشتريات القطاع العام في اسكتلندا.

وتوضع أطر المشتريات في الولايات القضائية الأخرى على نحو مستقل، وتختلف هذه الأطر فيما بينها، ضمن جملة أمور، من حيث حدود النشر الإلزامي لإشعارات المناقصات وإرساء العقود وفترات التوقف وإجراءات الطعن. وقد تشتمل قرارات وعمليات المشتريات على تدقيق برلماني (في غيرنزي) أو استعراض الأقران من قبل مسؤولين من ولايات قضائية أخرى (في غيرسي) لأنواع معينة من العقود.

وبموجب اللوائح التنظيمية للعقود العمومية، لا يجوز إرساء العقود العمومية التي تتجاوز العتبات المحددة في الاتحاد الأوروبي ذات الصلة إلا عقب نشر دعوة للمشاركة في المناقصة، وهو شرط قد يُغاضى عنه في حالات استثنائية. وكذلك في حالات محدودة، يجوز للسلطات المتعاقدة إرساء العقود العمومية بموجب إجراء تفاوضي دونما نشر مسبق (المادة ٣٢ من اللوائح التنظيمية للعقود العمومية). وبموجب المادة ٥٠ من اللوائح التنظيمية للعقود العمومية، يتعين على السلطة المتعاقدة

نشر معلومات حول العقد الذي جرى إرساؤه بما في ذلك نوع إجراء الإرساء، ومسوغات استخدام الإجراء التفاوضي دونما نشر مسبق في حال اللجوء إليه. ويجب نشر الدعوة إلى المناقصة في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، وبالنسبة لبعض السلطات المشتريّة المتعاقدة التي لا تُنفذ التزامات الاتحاد الأوروبي وفيما يخص العقود المحددة القيمة التي تقل عن عتبات الاتحاد الأوروبي، تُنشر الدعوة إلى المناقصة على البوابات الإلكترونية الوطنية Contracts Finder، و Contracts Public، و Scotland، و Sell2Wales، و eSourcing NI، و eTendersNI.

وقد نفذت المملكة المتحدة أيضاً معيار البيانات التعاقدية المفتوحة، والكشف الاستباقي عن المعلومات وتدقيق تكاليف الموردين وهوامش أرباحهم (منهج الإدارة المفتوحة للعقود).

ووفقاً للمادة ٥٧ من اللوائح التنظيمية للعقود العمومية، يجب استبعاد مقدمي العروض من عمليات الشراء الخاضعة لقواعد الاتحاد الأوروبي لمدة خمسة أعوام بموجب أسس الاستبعاد الإلزامي (الإدانة المسبقة بالرشو أو غسل الأموال، وما إلى ذلك) ويمكن استبعادهم لمدة ثلاثة أعوام بموجب أسس الاستبعاد التقديري (وجود تضارب في المصالح لا يمكن إصلاحه، أو سوء السلوك المهني الخطير، وما إلى ذلك).

ويجوز للموردين تقديم شكاوى أو طعون لدى السلطات المتعاقدة مباشرة أو عن طريق إدارة مراجعة المشتريات العمومية. يمكن مجلس الوزراء، غير أن دور الإدارة يقتصر على الإجابة عن الاستفسارات المتعلقة بمشتريات محددة في إنكلترا. وتُدير الإدارات المحلية المفوضة إدارات مماثلة لإدارة مراجعة المشتريات العمومية من أجل مراجعة المشتريات المتعلقة بالسلطات المتعاقدة في تلك المناطق. وتُعرف هذه الإدارة في اسكتلندا باسم جهة الاستفسار الأحادية "SPoE"، وباسم مكتب تعليقات الموردين "SFS" في ويلز، بينما تُنظم هذه العملية من خلال ميثاق الموردين الصادر عن دائرة إنجاز الإنشاءات والمشتريات (CPD) في أيرلندا الشمالية. ويمكن أيضاً تقديم شكاوى إلى المفوضية الأوروبية.

وبالإضافة إلى الدورات التدريبية السنوية على مكافحة الاحتيال والرشو والفساد المقدمة للموظفين العموميين، فإن لدى الإدارات الحكومية المختلفة إرشادات داخلية تشمل تضارب المصالح بما في ذلك عمليات الإعلان عن المصالح وكذلك ما يخص موظفي المشتريات.

وتتولى وزارة خزانة صاحبة الجلالة (HMF) المسؤولية عن تنسيق وتخطيط ميزانية المملكة المتحدة أو إعداد البيان المالي للمملكة. وقد تشمل هذه الجهود على برنامج مكثف للتشاور مع الجمهور العام وأصحاب المصلحة الرئيسيين. ويُعرض البيان المالي على البرلمان كل خريف للمناقشة والتمحيص. ويجب على كيانات القطاع العام نشر تقارير وحسابات سنوية مجمعة ومدققة تغطي مُحمل السنة المالية. ويُعد أيضاً بيان العرض البرلماني، وهو بيان يوضح إجمالي نفقات ومصروفات مجموعات الوزارات مقارنةً بحدود الإنفاق السنوية.

ويجب أن تلتزم الكيانات المبلّغة بدليل إعداد التقارير المالية (FRoM) الصادر عن وزارة خزانة صاحبة الجلالة، وذلك عند إعداد بيانها المالية التي يُراجعها عموماً المراقب المالي والمراجع العام للحسابات.

ويجب أن يكون لكل جهة حكومية مركزية مسؤول محاسبة يتولى المسؤولية عن الانتظام والنزاهة والحسابات الدقيقة للموقف المالي للجهة ومعاملاتها. وينبغي للجهات العمومية إجراء عمليات تدقيق داخلية وخارجية للحسابات من أجل ضوابطها الرقابية وأدائها.

وبالإضافة إلى ذلك، لكل كيان من الكيانات المبلّغة ترتيبات حوكمة تتضمن استراتيجيات مناسبة لإدارة الأصول والمخاطر. وفي حال عدم التزام الكيان الحكومي المركزي بضوابط الرقابة على الميزانية، ومتطلبات التقارير المالية، وإجراءات إدارة المخاطر، فقد يتأثر رأي مراجع الحسابات وفقاً لذلك ويبلغ البرلمان، وقد يُطلب من الكيان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. ويُجيز القسم الخامس من قانون الموارد والحسابات الحكومية لعام ٢٠٠٠ لوزارة خزانة صاحبة الجلالة توجيه الإدارات بشأن كيفية إعداد التقارير والحسابات السنوية، وضمان أن تقدم رؤية حقيقية وعادلة، وتتوافق مع المعايير المحاسبية وتوجيهات وزارة الخزانة. ويتضمن ذلك مطالبة مسؤولي المحاسبة الذين يديرون الأموال العمومية بضمان مسك سجلات محاسبية مناسبة.

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان ١٠ و ١٣)

يسمح قانون حرية المعلومات لأي شخص طلب الاطلاع على المعلومات المسجلة التي تحتفظ بها الهيئات العمومية. وقد أُسس بموجب هذا القانون مكتب مفوض شؤون الإعلام المستقل، وهو مكتب مسؤول عن تعزيز الحقوق في الحصول على المعلومات من أجل المصلحة العمومية وحماية خصوصية بيانات الأفراد. وقد خصصت معظم الهيئات العمومية، مع أنها غير ملزمة بذلك، فرقاً مسؤولة عن إبلاغ الجمهور العام وضمان حرية المعلومات.

وعند تقديم طلب إفصاح بموجب قانون حرية المعلومات، يجب أن تؤكد الهيئة العمومية المعنية ما إذا كانت المعلومات محفوظة لديها أم لا، ما لم يؤدي ذلك التأكيد أو الرفض إلى إفشاء معلومات محمية بشرط صدور الإعفاء من ذلك. وإذا كانت المعلومات محفوظة لدى الهيئة، فيجب تقديمها إلى مقدم الطلب، ما لم تنطبق إعفاءات الإفشاء، وبعض الإعفاءات مطلقة، ولكن معظمها مقيد ويخضع لاختبار موازنة المصلحة العمومية. ويمكن الطعن في القرارات الصادرة، أولاً داخلياً أمام الهيئة العمومية المختصة، ثم أمام مكتب مفوض شؤون الإعلام. ويحق لمقدمي الطلبات والهيئات العمومية الطعن في قرارات مكتب مفوض شؤون الإعلام باللجوء إلى محاكم الدرجة الأولى. ويمكن الطعن في قرارات هذه المحاكم أمام محكمة إدارية عليا ومحكمة الاستئناف وبعد ذلك أمام المحكمة العليا. والمملكة المتحدة عضو مؤسس في شراكة الحكومة المفتوحة، وتعكف المملكة المتحدة حالياً على تنفيذ خطة العمل الوطنية الثالثة، التي وُضعت بالتعاون مع المجتمع المدني، وتتضمن التزامات بإعداد استراتيجية حكومية مشتركة لمكافحة الفساد، وتحسين الحصول على المعلومات، والمشاركة المدنية، والمساءلة العمومية، والتقنية والابتكار. ويخضع تنفيذ خطة العمل الوطنية للمتابعة والتدقيق وتصدر تقارير دورية في هذا الشأن من خلال الاجتماعات ربع السنوية لقيادات الالتزام الحكومي وممثلي المجتمع المدني. وعقب كل اجتماع معني بالتنفيذ، تُعد مجموعة من تقارير المستجدات الموجزة حول كل التزام، وتُنشر مع محاضر كل اجتماع على موقع شبكة

الحكومة المفتوحة. وفضلاً عما سبق، يتناول تقرير التقييم الذاتي الصادر في منتصف المدة التقدم المحرز في هذا الشأن.

كما تنشر المملكة المتحدة بانتظام البيانات المفتوحة التي تتيح للجمهور العام الوصول إلى البيانات التي يمكن أن تساعد في منع الفساد. وقد أصدرت المملكة المتحدة أكثر من ٤٠.٠٠٠ مجموعة بيانات من البيانات المفتوحة، وهي متوفرة على الرابط الشبكي التالي <https://data.gov.uk>. وهناك العديد من السبل المتاحة أمام الجمهور العام للإبلاغ عن الفساد بما في ذلك جهاز الشرطة، وبرامج المعنيين بوقف الجرائم، ومكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة، ووحدة مكافحة الفساد الدولية التابعة للجهاز الوطني المعني بمكافحة الجريمة.

### القطاع الخاص (المادة ١٢)

اعتمدت المملكة المتحدة عدداً من التدابير التشريعية والسياسية لمنع الفساد في القطاع الخاص. كما أنها تُعد بانتظام إرشادات ذات صلة، وتُعزز معايير حوكمة الشركات، وتُحفز الشركات على وضع تدابير داخلية مناسبة لمنع الفساد، وتشجع على التعاون بين القطاع الخاص وأجهزة إنفاذ القانون، وما إلى ذلك.

وتُلزم هيئة السلوك المالي (FCA) جميع الشركات الخاضعة للتنظيم بموجب قانون الخدمات والأسواق المالية (FSMA) بمزاولة أعمالها بتراهة (المبدأ الأول من مبادئ الشركات الصادرة عن هيئة السلوك المالي)، وتطبيق نظم مناسبة لإدارة المخاطر (المبدأ ٣)، وإدارة تضارب المصالح بإنصاف (المبدأ الثامن). ويتعين على الشركات أيضاً وضع نظم وضوابط رقابية فعالة للتصدي لمخاطر استغلالها في ارتكاب جرائم مالية، وضمان استمرار الالتزام بهذه النظم والضوابط الرقابية. وعلى نحو مماثل، يجب أن تلتزم الشركات المدرجة بمدونة حوكمة الشركات، وأن تضع نظاماً للإدارة، وأن تُعنى برفع التقارير المؤسسية، والرقابة المالية، وتدقيق الحسابات.

وتحتفظ هيئة السلوك المالي بسجل للخدمات المالية العمومية، ويضم هذا السجل سجلات بالشركات والأفراد، الذين تتولى الهيئة التنظيم الرقابي لأعمالهم وإصدار التصاريح لهم. ويتعين على الشركات الإفصاح عن الأشخاص الذين يسيطرون أو يؤثرون على أعمالها. ويلزم الحصول على موافقة هيئة السلوك المالي قبل أن يُصبح شخصاً مراقباً مالياً لشركة خاضعة للتنظيم الرقابي.

ويفرض قانون الخدمات والأسواق المالية جزاءات جنائية (على سبيل المثال، المواد ٢٣-٢٥ والمادة ١٩١) وجزاءات إدارية (المادتان ٢٠٦ و ٢٠٦ ألف) على عدم الامتثال للقواعد المذكورة أعلاه. ويجوز لهيئة السلوك المالي أيضاً اتخاذ إجراءات ضد أي شركة يكون لديها نظم وضوابط قاصرة لمكافحة الرشوة والفساد بغض النظر عما إذا كانت هناك حالات رشوة أو فساد أم لا.

ومنذ عام ٢٠١٠، دأبت هيئة السلوك المالي على عقد وإدارة ملتقى بشأن مخاطر وسياسات مسؤولي الإبلاغ عن جرائم غسل الأموال، يتناول موضوعات مختلفة تشمل تبادل أفضل الممارسات في إدارة المخاطر. وتعتقد هيئة السلوك المالي أيضاً مؤتمرات متنوعة حول مكافحة الفساد أو تشارك في هذه المؤتمرات بصفتها ضيفاً متحدثاً، فضلاً عن تنظيمها حلقات دراسية عبر شبكة الإنترنت.

وإن تبعة المسؤولية الصارمة للشركات عن الفشل في منع الرشو بموجب القسم السابع من قانون مكافحة الرشو لعام ٢٠١٠ تحفز الشركات على تقييم مخاطر الرشو وتطبيق تدابير متناسبة للحد من هذه المخاطر. وقد نشرت الحكومة إرشادات توجيهية حول تنفيذ نظم مكافحة الرشو التي تتناسب مع حجم وهيكل الشركات المختلفة ودرجة مخاطر الرشو.

وفيما يتعلق بالقيود المفروضة على إعادة تعيين الموظفين العموميين بعد تركهم مناصبهم العمومية، انظر المعلومات الواردة بموجب المادة ٧ المشار إليها أعلاه.

ويحدد قانون الشركات الإطار المحاسبي العام، بينما يضع مجلس الإبلاغ المالي المعايير المحاسبية بموجب هذا القانون. ويفرض الفصل ٢ من الجزء ١٥ من القانون على كل شركة التزاماً بمسك سجلات محاسبية وافية، ويحدد مكان ومدة الاحتفاظ بهذه السجلات (ثلاثة أعوام للشركات العامة، وستة أعوام للشركات الخاصة، المادة ٣٨٨). ويجب على جميع الشركات المحدودة في المملكة المتحدة أن تعد حسابات مراجعة، باستثناء الشركات الخاضعة للإعفاء من المراجعة الحسابية الممنوح للشركات الصغيرة، وعليها أن تنشر هذه الحسابات في سجل مكتب شؤون الشركات.

وتُطبق معايير جودة المحاسبة من خلال الإطار القانوني لمراجعة الحسابات والمكون من قانون الشركات، واللوائح التنظيمية لمراجعي الحسابات القانونيين ومراجعي الحسابات من الدول الثالثة لعام ٢٠١٦، واللوائح التنظيمية للشركات لعام ٢٠٠٨ (الإفصاح عن مكافآت مراجعي الحسابات واتفاقيات الحد من المسؤولية).

ويحظر قانون ضريبة الدخل (التجارة والإيرادات الأخرى) لعام ٢٠٠٥ (المادة ٥٥) وقانون ضريبة الشركات لعام ٢٠٠٩ (المادة ١٣٠٤) أن تُقتطع من ضريبة الدخل أو ضريبة الشركات، على السواء، أي مبالغ تُشكل جريمة جنائية، بما في ذلك المبالغ المدفوعة خارج المملكة المتحدة والتي كانت تُشكل جريمة جنائية في حال دفعها في المملكة المتحدة.

#### تدابير منع غسل الأموال (المادة ١٤)

لدى المملكة المتحدة نظام رقابي وإشرافي شامل لمكافحة غسل الأموال. وعلى وجه الخصوص، تفرض اللوائح التنظيمية لمكافحة غسل الأموال لعام ٢٠١٧ اشتراطات العناية الواجبة تجاه الزبائن (الجزء ٣، الفصول ١-٣). بما يضمن قيام المؤسسات المالية والمؤسسات والمهنة غير المالية المعنية بتحديد هوية زبائنها والمالكين المنتفعين لها، كما تفرض هذه اللوائح التنظيمية اشتراطات مسك السجلات (المادة ٤٠).

وبموجب قانون الخدمات والأسواق المالية، يجب أن يخضع جميع الأفراد والشركات التي تمارس نشاطاً منظماً رقابياً في المملكة المتحدة لرقابة هيئة السلوك المالي وإشرافها من أجل التحقق من الامتثال لدليل هيئة السلوك المالي. ويخضع الأشخاص المعفون لإشراف جهات تنظيمية رقابية قانونية أخرى أو هيئات ذاتية التنظيم الرقابية، ومع ذلك يصنفون باعتبارهم "أشخاصاً ذوي صلة" ويخضعون لقواعد اللوائح التنظيمية لمكافحة غسل الأموال (MLRs). وتشترط المادة 3.2.6R

(SYSC) والمادة 6.1.1R (SYSC) من الدليل على الشركات وضع تعهد نظم وضوابط رقابية فعالة لمنع مخاطر غسل الأموال.

ويُجرم قانون عائدات الجريمة لعام ٢٠٠٢ (المواد ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩) جميع أشكال غسل الأموال، وكذلك عدم قيام القطاع الخاضع للتنظيم الرقابي بإبلاغ الجهاز الوطني المعني بمكافحة الجريمة عن أي اشتباه في جريمة غسل أموال، أو معرفة بجريمة غسل أموال يرتكبها شخص آخر، أو عندما تكون هناك أسس معقولة للمعرفة أو للاشتباه في جريمة غسل أموال (المادتان ٣٣٠ و٣٣١). أما خارج القطاع الخاضع للتنظيم الرقابي، فتُفرض تبعة المسؤولية الجنائية أيضاً على الموظفين المسؤولين المعيّنين وذلك من جراء عدم الإبلاغ عن المعرفة بوقوع جريمة غسل أموال أو الاشتباه في ذلك (المادة ٣٣٢).

وفي عام ٢٠١٧، نشرت المملكة المتحدة تقييمها الوطني الشامل الثاني للمخاطر (NRA) بشأن غسل الأموال/تمويل الإرهاب، وقيمتها مرة أخرى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وأكملت المملكة المتحدة مؤخراً الجولة الرابعة من تقييمها المتبادل الذي تجريه فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ونُشر التقرير النهائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨<sup>(١)</sup>. وأُدمج التوجيه الرابع لمكافحة غسل الأموال في أجزاء مختلفة من قوانين المملكة المتحدة مثل اللوائح التنظيمية لقانون عائدات الجريمة، واللوائح التنظيمية بشأن مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب.

ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أنشأت المملكة المتحدة سجلاً مركزياً مفتوحاً للجمهور العام لمعلومات المالكين المنتفعين للشركات، ويضم السجل معلومات حول المالكين الفعليين والمسيطرين على الكيانات المؤسسية في المملكة المتحدة. وسوف تنشئ التشريعات المتوخى صدورهما سجلاً عاماً جديداً في عام ٢٠٢١ للكيانات الخارجية التي تمتلك أراضي أو ترغب في شراء أراضي في المملكة المتحدة.

وأما هيئة صاحبة الجلالة للإيرادات والجمارك (HMRC) فهي المشرف الرئيسي على مقدمي خدمات تحويل النقود أو نقل الأشياء عالية القيمة ("شركات الخدمات المالية")، علماً بأن مقدمي هذه الخدمات ملزمون بالتسجيل لدى هذه الهيئة.

وتطبق المملكة المتحدة نظام تقديم إعلانات مكتوبة من المسافرين الذين يحملون أكثر من ١٠٠٠٠ يورو؛ لكن لا تُطبق لوائح تنظيمية مماثلة على حركة النقود داخل الاتحاد الأوروبي. وقد طبقت اللائحة التنظيمية الأوروبية 1889/2005 EU (اللائحة التنظيمية للضوابط الرقابية النقدية) في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. بموجب اللائحة التنظيمية لمراقبة الأموال (العقوبات) لعام ٢٠٠٧ (SI 2007/1509).

وتُتزم المملكة المتحدة مقدمي خدمات دفع النقود بتقديم معلومات محددة عند تحويل النقود بموجب اللائحة التنظيمية (الاتحاد الأوروبي) 2015/847 EU (اللائحة التنظيمية لتحويل النقود)، التي دخلت حيز التنفيذ في المملكة المتحدة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتُطبق هذه اللائحة التنظيمية في المملكة المتحدة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧. بموجب اللوائح التنظيمية لمكافحة غسل

(١) [www.fatf-gafi.org/publications/mutualevaluations/documents/mer-united-kingdom-2018.html](http://www.fatf-gafi.org/publications/mutualevaluations/documents/mer-united-kingdom-2018.html)

الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتحويل النقود (معلومات عن الجهة الدافعة) لعام ٢٠١٧ (SI 2017 No 692).

وتلتزم هيئة السلوك المالي بواجب عام يقتضي تعاونها مع الهيئات المناظرة في المملكة المتحدة وخارجها أو فيما يتعلق بمنع أو كشف الجرائم المالية (المادة ٣٥٤ ألف من قانون الخدمات والأسواق المالية)، (FSMA) والهيئة مخولة بالصلاحيات (بموجب المواد ١٦٩ و ١٦٥ و ١٧١-١٧٢ من قانون الخدمات والأسواق المالية) (FSMA) لممارسة الضغوط اللازمة للحصول على المعلومات والوثائق من أجل مساعدة جهات التنظيم الرقابي في الخارج. ويُجيز قانون الخدمات والأسواق المالية (بصيغته المعدلة) لهيئة السلوك المالي الإفصاح عن معلومات سرية استجابةً لطلب المساعدة أو بشكل استباقي، عقب استيفاء بعض المتطلبات الخاصة.

وتُقدم طلبات المساعدة بموجب الاتفاقيات الدولية، وتشريعات الاتحاد الأوروبي، ومذكرات التفاهم الثنائية، ومعاهدات المساعدة القانونية المتبادلة، وكذلك من خلال مجموعة إيغمون لوحدات الاستخبارات المالية ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) وشبكات استرداد الموجودات الدولية.

وتوجد مجموعة متنوعة من شبكات وترتيبات إنفاذ القانون، مثل المجلس الاستراتيجي المعني بالجرائم الاقتصادية، ومجلس التنفيذ المعني بالجرائم الاقتصادية، وفرقة العمل الاستخباراتية المشتركة لمكافحة غسل الأموال، وفريق الخبراء التابع لها المعني بالرشو والفساد، والمجموعة الحكومية المشتركة المعنية بمكافحة الفساد (كروس هوايتهول)، ومجموعة مكافحة التهرب من العقوبات ومكافحة الرشو والفساد، وتقارير لجنة الأنشطة المشبوهة التابعة للجهاز الوطني المعني بمكافحة الجريمة، ولجنة الاعتمادات المالية المشتركة، ومركز تبادل المعلومات عن الرشا الأجنبية. وتضطلع هيئة السلوك المالي أيضاً بدور محوري في دعم تبادل المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون، محلياً وخارجياً (شبكة معلومات الجرائم الاقتصادية) وبين الشركات وأجهزة إنفاذ القانون (فرقة العمل الاستخباراتية المشتركة لمكافحة غسل الأموال).

## ٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- الجهود المستمرة التي تبذلها المملكة المتحدة من أجل توسيع نطاق الاتفاقية لتشمل الأقاليم الخارجية، حسب مقتضى الحال.
- البُنى التنظيمية والحوكمة من أجل التنسيق في أنشطة مكافحة الفساد، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والمسؤول الرئيسي عن مناصرة مكافحة الفساد التابع لرئيس الوزراء، والفرقة المشتركة بين الوزارات المعنية بمكافحة الفساد، ووحدة مكافحة الفساد المشتركة بين الجهات الحكومية.
- المشاركة الواسعة من جانب منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تخطيط وتطوير وتنفيذ السياسات والممارسات الوطنية لمكافحة الفساد، كما يتضح من المشاركة في هذا الاستعراض.

- تنفيذ سجلات المالكين المتفعين العمومية بما في ذلك خطط توسيع نطاقها لتشمل الكيانات الخارجية التي تمتلك عقارات في المملكة المتحدة.
- عمل المملكة المتحدة على ربط مكافحة الفساد بالتنمية الخارجية، ومشاركتها الرائدة والفاعلة في مبادرات وبرامج مكافحة الفساد الدولية والإقليمية.

## ٢-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

يُوصى بأن تتخذ المملكة المتحدة الخطوات التالية:

- مواصلة توفير الموارد الكافية، وتحديد أولويات الاستجابة الحكومية لتهديدات الفساد الداخلي، بما في ذلك تعزيز قاعدة أدلة مخاطر الفساد الداخلية (المادة ٥ (١))؛
- النظر في تحديد المناصب العمومية المعرضة بصفة خاصة للفساد، واعتماد إجراءات إضافية لاختيار وتدريب الموظفين العموميين الذين يشغلون هذه المناصب (المادة ٧ (١) (ب))؛
- النظر في تعديل القوانين الانتخابية عن طريق تنفيذ توصيات الاستعراض المستقل بشأن تزوير الانتخابات، وخفض أو إلغاء عتبات التبرعات المسموح بها لمنع التبرعات مجهولة المصدر (المادة ٧ (٣))؛
- السعي إلى تعزيز آلية تحليل المخاطر المحيطة بتضارب المصالح والفساد من جانب أصحاب الوظائف التنفيذية العليا والحد من تلك المخاطر، على النحو المبين من قبل في استنتاجات اللجنة البرلمانية المصغرة، بما في ذلك عن طريق:
  - إنشاء عملية إجرائية تتسم بقدر أكبر من المركزية لإدارة تضارب المصالح والإبلاغ عنها من جانب الوزراء وكبار الموظفين المدنيين؛
  - تعزيز تطبيق قواعد التعيين في قطاعات الأعمال واختصاصات وصلاحيات اللجنة الاستشارية المعنية بالتعيين في قطاعات الأعمال؛
  - مراجعة وتعزيز اختصاصات المستشار المستقل المعني بالمصالح لدى الوزراء، ومنحه قدرًا أكبر من الصلاحيات للتحقيق في تضارب المصالح والسلوك؛
  - توضيح وتوسيع نطاق ما يُعتبر "مصالح ذات صلة" في إقرارات المصالح الخاصة بالوزراء، وتوسيع نطاق ومدى شمول سجل جماعات الضغط الاستشارية (المواد ٧ (٤) و ٨ (٥) و ١٢ (٢) (ه)).
- مواصلة الجهود الرامية لتعزيز الكفاءة والشفافية في المشتريات العمومية بما في ذلك عن طريق:
  - نشر المزيد من البيانات على الموقع الشبكي Contracts Finder، وتوسيع أنواع البيانات الخاضعة للنشر الإلزامي ومقدارها؛
  - تعزيز نطاق عمل إدارة استعراض المشتريات العمومية، التابعة لمكتب مجلس الوزراء، وتدعيم اختصاصاتها وصلاحياتها من خلال تضمين مجموعة أوسع من الكيانات



المتعاقد، والسماح بتقديم شكاوى بشأن إجراءات وعمليات المشتريات فيما يخص أكثر من مجرد مشتريات محددة؛

- مواصلة رصد تطبيق قانون حرية المعلومات لضمان الاستجابة في الوقت المناسب لطلبات المعلومات (المادة ١٠ (أ))؛
- مع أن سلطات المملكة المتحدة تمتلك القدرة على التعاون في مجال غسل الأموال مع السلطات والجهات التنظيمية في الخارج وتستفيد من هذه القدرة، يجب عليها مواصلة الاهتمام والمتابعة من أجل ضمان كفاءة وفاعلية التواصل والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي (المادة ١٤)، وذلك من جرّاء تعقّد آليات العمل في المملكة المتحدة.

### ٣- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

#### ٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الحكم العام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد ٥١ و ٥٦ و ٥٩)

لدى المملكة المتحدة إطار قانوني وتنظيمي شامل لاسترداد الموجودات، وهي تمارس تنسيقاً فعالاً بين الوكالات يفضي إلى التعاون الدولي على استرداد الموجودات.

وتُنظّم المملكة المتحدة رقابياً المساعدة القانونية المتبادلة بموجب قانون مكافحة الجريمة (التعاون الدولي) (CICA) لعام ٢٠٠٣، وأمر قانون عائدات الجريمة (POCA) لعام ٢٠٠٥ (الطلبات والأوامر الخارجية)، الذي استحدثت بغية المساعدة في الوفاء بالتزامات المملكة المتحدة بموجب الاتفاقية. ونشرت وزارة الداخلية في عام ٢٠١٥ مبادئ توجيهية مفصلة للدول الطالبة للمساعدة القانونية المتبادلة (الطبعة ١٢، المبادئ التوجيهية للسلطة المركزية UKCA).

وهذه السلطة المركزية هي الهيئة المركزية لتلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية في المملكة المتحدة. وأما في اسكتلندا، فتؤدى وحدة التعاون الدولي التابعة لمكتب التاج وظيفة مماثلة عندما تعترف الدولة الطالبة بالسلطة المركزية لاسكتلندا.

وقد تلقت المملكة المتحدة عدة طلبات استناداً إلى هذه الاتفاقية من بلدان لا تربطها بها أي معاهدات، في حين أن جميع الطلبات الصادرة عن المملكة المتحدة حتى الآن كانت إلى دول تربطها بها معاهدات.

ولا تتضمن القوانين الداخلية للمملكة المتحدة نصوصاً صريحة فيما يتعلق بالتشارك في الموجودات وإرجاعها، باستثناء الحالات التي تشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. بموجب اللوائح التنظيمية للعدالة الجنائية وحماية البيانات (البروتوكول رقم ٣٦) لعام ٢٠١٤ ("CJDP Regulations")، التي نفذت قرارين إطارين للاتحاد الأوروبي، بشأن اقتضاء مشاركة بنسبة ٥٠ في المائة من الموجودات المستردة التي تبلغ قيمتها ١٠.٠٠٠ يورو أو أكثر. وتضع المملكة المتحدة دورياً اتفاقات خاصة بحالات معينة فيما يتعلق بإرجاع الموجودات المصادرة.

ويمكن تبادل المعلومات تلقائياً مع الدول الأجنبية بموجب تشريعات المملكة المتحدة، أو المعاهدات الثنائية للمساعدة القانونية المتبادلة، أو عن طريق التعاون بين أجهزة الشرطة من خلال الجهاز الوطني المعني بمكافحة الجريمة (NCA) الذي يعمل بوصفه بوابة الإنترنت للمملكة المتحدة. وتوفر المبادئ التوجيهية للمساعدة القانونية المتبادلة لعام ٢٠١٥ الإرشادات التوجيهية اللازمة في هذا الصدد.

ويمكن أن تتلقى عدة هيئات لإنفاذ القانون استفسارات مباشرة من نظيراتها الأجنبية، وفي بعض الحالات تخضع هذه الاستفسارات لاتفاقات تبادل البيانات أو مذكرات التفاهم، وهذه الهيئات هي: الجهاز الوطني المعني بمكافحة الجريمة (NCA)، وهيئة صاحبة الجلالة للإيرادات والجمارك (HMRC)، ودوائر الشرطة، ووحدة الاستخبارات المالية البريطانية (UKFIU)، ومكاتب استرداد الموجودات، ودائرة التأشيرات والهجرة البريطانية.

منع و كشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية  
(المادتان ٥٢ و ٥٨)

لدى المملكة المتحدة آليات شاملة تشريعية وإدارية وإنفاذية للقوانين تُمكن من ضبط العائدات المتأتية من الفساد وتجميدها ومصادرتها. وتحدد المادة ٢٨ من اللوائح التنظيمية لمكافحة غسل الأموال لعام ٢٠١٧ تدابير الحرص الواجب مع الزبائن، التي تشمل: استبانة هوية الزبون والتحقق منها، وتحديد المالكين المتفعين واتخاذ خطوات معقولة للتحقق منهم، مع اتخاذ تدابير إضافية فيما يخص الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية للكيانات الأخرى (المادة ٢٨ من اللوائح التنظيمية لمكافحة غسل الأموال). ويجب تنفيذ تدابير الحرص الواجب مع الزبائن عندما يقوم شخص ذو صلة (بما في ذلك مؤسسة مالية) بتأسيس علاقة تجارية، أو تنفيذ معاملات عرضية تصل إلى تحويل نقود وفق اللائحة التنظيمية لتحويل النقود التي تتجاوز قيمتها ١٠٠٠ يورو، أو الاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، أو الشك في صحة أو كفاية الوثائق أو البيانات أو المعلومات التي تم الحصول عليها مسبقاً لأغراض تحديد الهوية أو التحقق (المادة ٢٧ من اللوائح التنظيمية لمكافحة غسل الأموال).

وتلزم المادة ٣٣ (١) من اللوائح التنظيمية الشركات بتطبيق "الحرص الواجب المعزز" (EDD) بالإضافة إلى تدابير الحرص الواجب مع الزبائن (CDD) في حالات من بينها عند استبانة مخاطر شديدة في احتمال غسل أموال/تمويل إرهاب، وعندما تقرر المؤسسة المالية أو إحدى المؤسسات أو المهن غير المالية المعينة أن الزبون الحالي أو المحتمل هو من كبار المسؤولين (الأشخاص المعرضين سياسياً للمخاطر) أو أنه من أفراد أسرة أحد هؤلاء الأشخاص أو من المقربين المعروفين لأحدهم. وتحدد المادة ٣٥ من اللوائح التنظيمية المتطلبات المحددة للشركات التي تتعامل مع هؤلاء الأشخاص والمقربين منهم.

ونشرت هيئة السلوك المالي دليلاً إرشادياً بشأن الجرائم المالية يتضمن تفاصيل عن الحرص الواجب مع الزبائن، ومصدر ثروات وأموال كبار المسؤولين والمقربين منهم، وقضايا مواضيعية أخرى. ويصدر الجهاز الوطني المعني بمكافحة الجريمة والهيئات الأخرى تنبيهات ونصائح إرشادية لتوعية قطاع الخدمات المالية بتهديدات معينة وأنواع المخاطر؛ وتعد فرقة العمل الاستخباراتية المشتركة

لمكافحة غسل الأموال، من حملة أجهزة أخرى (بما في ذلك وحدة الاستخبارات المالية البريطانية)، بمثابة آلية لتبادل المعلومات الاستخباراتية بطريقة أكثر تكتيكية وتحديدًا مع القطاع المالي.

وتتناول المادتان ٣-٢-٢٠ و ٩-١-٥ (FCA's SYSC) من دليل هيئة السلوك المالي مسألة مسك السجلات؛ إذ يجب الاحتفاظ بسجلات العلاقات التجارية أو المعاملات العرضية لمدة خمسة أعوام من تاريخ المعاملة أو من تاريخ انتهاء العلاقة التجارية (المادة ٤٠ (٣) من اللوائح التنظيمية لمكافحة غسل الأموال (MLR)).

ويجب أن تحصل المؤسسات المالية والائتمانية العاملة في المملكة المتحدة على ترخيص هيئة التنظيم الرقابي الاحترازي (PRA)، وتخضع للتنظيم الرقابي من جانب هيئة السلوك المالي وهيئة التنظيم الاحترازي (المادة ١٩ من قانون الخدمات والأسواق المالية) (FSMA). وتماشياً مع متطلبات التوجيه الرابع لمكافحة غسل الأموال (4MLD) وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، يُحظر على هذه المؤسسات أن تدخل أو تستمر في علاقة مراسلة مصرفية مع المصارف الصورية (المادة ٣٤ (٢) من اللوائح التنظيمية لمكافحة غسل الأموال) أو مع مؤسسة مالية أو مؤسسة ائتمانية تسمح لمصارف صورية باستخدام حساباتها (المادة ٣٤ (٣) من اللوائح التنظيمية لمكافحة غسل الأموال). وبموجب القانون الوزاري، يُطلب من الوزراء عند التعيين الإبلاغ عن مصالحهم ذات الصلة في عدد من الفئات، وهي: جميع المصالح المالية (بما في ذلك أي مصالح في الخارج)، والعضوية في مجالس الإدارات وحصص المساهمة في الشركات، والاستثمار العقاري، والتعيينات العمومية، والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، والمصالح ذات الصلة للقرين أو الشريك أو أفراد الأسرة المقربين. وعند التعيين في كل منصب جديد، يجب على كل وزير تزويد الأمين الدائم للوزارة بقائمة كاملة بجميع المصالح. وعلى الوزراء أن يبلغوا عن أي تغييرات في مصالحهم إلى مكتب مجلس الوزراء، ومن ثم المستشار المستقل، وذلك على أساس مستمر. وترد التفاصيل المتعلقة بالقانون الوزاري تحت المادة ٧ من القانون.

ويحدد قانون إدارة الخدمة المدنية الشروط والأحكام رفيعة المستوى المنطبقة على الموظفين العموميين بما في ذلك ما يتعلق بالإبلاغ عن المصالح، حسبما هو مبين أعلاه. ولا يوجد اشتراط محدد يلزم الموظفين العموميين بالإفصاح عن الحسابات الأجنبية.

وتُعدّ وحدة الاستخبارات المالية البريطانية (UKFIU) وحدة مستقلة ضمن الجهاز الوطني المعني بمكافحة الجريمة (MCA)، وهي مسؤولة عن تلقي تقارير عن الأنشطة المشبوهة وتعميمها، وإجراء التحليلات. مما يتماشى مع التكليف القانوني للجهاز الوطني المعني بمكافحة الجريمة. ويحق للموظفين المعتمدين في منصب ملائم في وكالات إنفاذ القانون الوصول المباشر إلى قاعدة بيانات الوحدة الخاصة بالتقارير عن الأنشطة المشبوهة، التي تحتوي على أكثر من ٢,٣ مليون تقرير.

تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛ التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٥)

تُجيز المادة ١٣٠ من قانون صلاحيات المحاكم الجنائية (إصدار الأحكام الجزائية) لعام ٢٠٠٠ للمحاكم إصدار أوامر تعويض بعد الإدانة الجنائية ضمن إجراءات إصدار الحكم الجزائي. وبموجب قانون عائدات الجريمة، تُحوّل المحاكم أيضاً صلاحية الأمر بدفع الأموال المحصلة بموجب أمر المصادرة من أجل تسوية أمر تعويض، في حال عجز المجرم عن دفع مبلغ الأمرين. وتُجيز أوامر الاسترداد إرجاع الممتلكات إلى مالكيها الشرعي (المادة ١٤٨ من قانون إصدار الأحكام الجزائية لعام ٢٠٠٠). ويمكن لدول أخرى أن ترفع دعاوى مدنية في المحاكم المدنية في المملكة المتحدة، بوصفها خصوما عاديين، كما يتضح من الأمثلة على هذه الحالات.

وبموجب قانون عائدات الجريمة (POCA)، يمكن الاعتراف بأوامر المصادرة الصادرة عن المحاكم الأجنبية وإنفاذها في المملكة المتحدة، بما في ذلك الأوامر غير المستندة إلى إدانة. وفيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تسمح اللوائح التنظيمية للعدالة الجنائية وحماية البيانات (CJDP) لعام ٢٠١٤ بالاعتراف المتبادل بأوامر المصادرة فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية. ويتناول قانون العدالة الجنائية (التعاون الدولي) لعام ١٩٩٠ (إنفاذ أوامر المصادرة في الخارج) لعام ٢٠٠٥ على نحو منفصل أدوات الجريمة بما في ذلك الفساد.

وتنص أحكام المصادرة بموجب الأجزاء ٢ و ٣ و ٤ من قانون عائدات الجريمة على استرداد الموجودات المتأتية من أي جريمة من دون وجود حد أدنى. وينص قانون عائدات الجريمة على مصادرة الموجودات على أساس القيمة، أينما وجدت، من أجل الوفاء بأمر المصادرة الذي يُلزم مُرتكب الجرم بدفع هذه القيمة إلى المحكمة.

ولدى المملكة المتحدة نظامان للاسترداد غير المستند إلى إدانة بموجب الجزء ٥ من قانون عائدات الجريمة: (أ) الاسترداد المدني العيني في المحكمة العليا أو المحكمة المدنية العليا (اسكتلندا)؛ (ب) الاسترداد في الإجراءات المستعجلة للحسابات المصرفية النقدية والموجودات المنقولة الأخرى المتأتية من جريمة أو المعدة لاستخدامها في جريمة.

ويمنح مرسوم قانون عائدات الجريمة (الطلبات والأوامر الخارجية) لعام ٢٠٠٥، بصيغته المعدلة بمرسوم قانون عائدات الجريمة (الطلبات والأوامر الخارجية) (التعديل) لعام ٢٠١٣، القدرة على تجميد الممتلكات في الحالات غير المستندة إلى إدانة قبل الحصول على أمر استرداد نهائي في الدولة الطالبة. وهناك اعتراف متبادل بأوامر التجميد في القضايا الجنائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على النحو المنصوص عليه في قانون المملكة المتحدة بموجب اللوائح التنظيمية للعدالة الجنائية وحماية البيانات لعام ٢٠١٤. ويوسع قانون الجرائم المالية لعام ٢٠١٧ صلاحيات هيئات إنفاذ القانون لاسترداد الموجودات الإجرامية، واستحدث القانون أيضاً الأوامر الخاصة بالثروة غير المبررة.

وتتعقب المملكة المتحدة (وحدة الاستخبارات المالية البريطانية) وتحقق (السلطة المركزية) في العائدات والأدوات من خلال أفرقة مخصصة لتعقب الموجودات، تتمثل مهمتها الأساسية في تقديم المساعدة في الوقت المناسب للشركاء الدوليين الساعين لاسترداد الموجودات المنهوبة. ويوجد

تشريع محدد لتوفير صلاحيات التحقيق المالي بشأن الحالات المستندة إلى إيداع غير المستندة إلى إيداع. وتوفر وحدة الاستخبارات المالية البريطانية مركزاً واحداً لجميع طلبات التعقب الدولية.

وتساعد وحدة الاستخبارات المالية البريطانية المحققين في تعقب وتحديد الممتلكات التي قد تصبح خاضعة لأمر تقييد أو تجميد أو حجز أو مصادرة لاحق. كما تنشر الوحدة المعلومات على نحو تلقائي. ويعالج فريق الوحدة الطلبات الواردة والصادرة للحصول على معلومات استخباراتية من أجل تعقب الموجودات الإجرامية من خلال مكتب استرداد الموجودات (ARO) وشبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات (CARIN).

وبموجب مرسوم قانون عائدات الجريمة وتعديلاته، يمكن لسلطات المملكة المتحدة اتخاذ تدابير مؤقتة للحفاظ على الموجودات لحين الانتهاء من إجراءات المصادرة الداخلية. وينص قانون المملكة المتحدة على أنه يمكن استصدار أمر تقييدي لتجميد الموجودات على أساس بدء التحقيقات الجنائية في الدولة مقدمة الطلب الخارجي، مما يسمح بالحفاظ على الممتلكات قبل إلقاء القبض على مرتكب الجرم أو توجيهه تم جنائية إليه.

وتشاور دائرة الادعاء العام الملكية ومكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة مع الدول الطالبة قبل رفع التدابير المؤقتة. ويوجد اشتراط صريح يقتضي التواصل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (المادة ١٨ من اللوائح التنظيمية للعدالة الجنائية وحماية البيانات لعام ٢٠١٤). وتضم وكالات إنفاذ القانون في المملكة المتحدة أقساماً مختصة بعائدات الجريمة، وهي مراكز تتولى التنسيق مع السلطات الطالبة لضمان تقديم أدلة كافية في غضون الأطر الزمنية المحددة. وتوظف السلطة المركزية البريطانية أيضاً متخصصين في استرداد الموجودات لتقديم المشورة والتنسيق مع السلطات الطالبة للأغراض نفسها.

وفي حال صدور أمر تقييدي، يمكن لأي شخص متضرر من الأمر أن يتقدم بطلب إلى المحكمة من أجل تغييره أو إسقاطه. ويمكن تقديم هذه الطلبات في أقل من يومين إلى المدعي العام للمملكة المتحدة.

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة ٥٧)

في حين أن حكومة المملكة المتحدة من أنصار التشارك في الموجودات من دون الحاجة إلى اتفاقات رسمية، فإن لديها اتفاقات رسمية محددة للتشارك في الموجودات مع كندا والكويت والولايات المتحدة، وكذلك معاهدات للمساعدة القانونية المتبادلة تتضمن أحكاماً للتشارك في الموجودات مع دول مختلفة بما في ذلك الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار والأقاليم التابعة للتاج. وفي حال عدم وجود اتفاق رسمي، يجوز للمملكة المتحدة أن تتشارك في عائدات الموجودات المصادرة مع دول أخرى على أساس كل حالة على حدة.

وبناءً على مقترح قدم في قمة لندن لمكافحة الفساد في عام ٢٠١٦، اتفق مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة ودائرة الادعاء العام الملكية والجهاز الوطني المعني بمكافحة الجريمة على مجموعة من مبادئ التعويضات من أجل وضع إطار لتحديد الحالات التي يكون فيها التعويض على ضحايا

الجريمة الاقتصادية في الخارج مناسباً، وكذلك التصرف بسرعة من أجل إرجاع الأموال إلى الدول أو الشركات أو الأشخاص المتضررين. وبموجب هذه المبادئ، يلتزم كل من مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة ودائرة الادعاء العام الملكية والجهاز الوطني المعني بمكافحة الجريمة بضمان عملية شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة لتقييم حالة التعويض أو استرداد الموجودات. وتوافق جميع الإدارات أيضاً على التعاون فيما بينها لتحديد الوسائل المناسبة للتعويض على الضحايا على نحو يحد من خطر معاودة الفساد. ومبادئ التعويض متاحة علناً للجمهور عبر الإنترنت.

وتلزم استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الفساد للفترة 2017-2022 الحكومة "بتطبيق هذه المبادئ على جميع الحالات ذات الصلة، ودعم الدول في تنفيذ مبادئها الخاصة، ومواصلة التوعية على الصعيد الدولي لتحقيق توافق في الآراء على وجوب أن يستفيد الضحايا في الخارج من النتيجة الإيجابية لقضايا الرشو والفساد" (6-10).

وتشير تحديداً المبادئ التوجيهية للمساعدة القانونية المتبادلة في المملكة المتحدة إلى الالتزامات القائمة بموجب هذه الاتفاقية في القسم الخاص بالتصرف في الموجودات. ويجري التصرف في الموجودات المحققة بمقتضى واحدة من هذه العمليات الإجرائية الثلاث: (أ) إرجاع موجودات الدولة المسروقة التي تندرج تحت أحكام اتفاقية مكافحة الفساد إلى الدولة المتلقية مخصوماً منها نفقات معقولة؛ أو (ب) الحالات التي لا تندرج تحت أحكام الاتفاقية، يمكن التشراك في الموجودات مع الدولة المتلقية إذا أبرمت اتفاقاً للتشراك في الموجودات مع المملكة المتحدة؛ وتسعى المملكة المتحدة إلى إبرام اتفاقات للتشراك في الموجودات حيثما كان ذلك ممكناً (تقتضي المادة 16 من القرار الإطاري للمجلس 2006/783/JHA بالمشاركة في الموجودات مناصفة في الحالات التي تبلغ فيها قيمة الموجودات 10.000 يورو فما فوقها)؛ أو (ج) في حال عدم وجود اتفاق رسمي، تسمح الترتيبات الإدارية بالتشراك في الموجودات على أساس كل حالة على حدة. وفي حال عدم وجود أي اتفاق للتشراك في الموجودات، تحتفظ المملكة المتحدة بالموجودات ويتم التصرف فيها وفقاً لقانونها الداخلي.

وتوزع الممتلكات وفقاً للسياسة العامة المتبعة في المملكة المتحدة على مجموعة متنوعة من الأغراض، بما في ذلك التعويض على الضحايا، والحد من الجريمة، والمشاريع المجتمعية، وإنفاذ القانون. بموجب خطة الحوافز على استرداد الموجودات. وقد نشرت وزارة الداخلية البيانات الخاصة بالتصرف في الموجودات باستخدام قانون عائدات الجريمة منذ عام 2017.

وتتحمل المملكة المتحدة عادةً تكاليف تنفيذ الطلبات، مع الاستثناءات المبينة في المبادئ التوجيهية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة (صفحة 14). وتتعامل الأجهزة العملية مع النفقات التي تفضي إلى إرجاع الممتلكات المصادرة أو التصرف فيها على أساس كل حالة على حدة رهناً بالاتفاق بين الأطراف.

### ٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- لتيسير استرداد الموجودات بنجاح، تُعين المملكة المتحدة مستشارين متخصصين، بعضهم بصفة موظفي اتصال قضائيين ومدعين عامين في دائرة الادعاء العام الملكية، في الدول ذات

الأولوية من أجل دعم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين، وأوامر التوقيف الأوروبية، أو بصفة مستشارين للعدالة الجنائية أو استرداد الموجودات.

- شفافية إجراءات وممارسات استرداد الموجودات بما في ذلك التصرف في الممتلكات.
- أدوات وآليات لتعزيز استرداد الموجودات، ومنها مثلاً الأوامر بشأن الثروات غير المبررة، وأوامر تجميد الحسابات، وأوامر التقييد، على مستوى دول العالم للتمكين من الإنفاذ الاقتصادي الفعال للتدابير ضد العائدات المتأتية من الجرائم المرتكبة خارج المملكة المتحدة.

### ٣-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

يُوصى بأن تتخذ المملكة المتحدة الخطوات التالية:

- مواصلة الجهود الرامية لتعزيز كفاءة عملية الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة؛ وتعد الخطوات الجاري اتخاذها من قبل اللجنة القانونية بتكليف من وزارة الداخلية لاستعراض الإطار، بما في ذلك تطبيق الدفاع ضد تهم غسل الأموال للأشخاص الذين يقدمون تقارير عن الأنشطة المشبوهة بموجب قانون عائدات الجريمة، خطوات مهمة في هذا الاتجاه (المادة ٥٢).
- النظر في وضع اشتراط صريح للإفصاح عن المصالح القائمة في الحسابات الأجنبية ضمن التزامات الإفصاح المالي الحالية بخصوص المصالح التجارية العامة (المادة ٥٢ (٦)).
- مواصلة الرصد بعناية لعمل آليات استرداد الموجودات لضمان تطبيقها على أتم وجه ممكن لحجز العائدات الداخلة إلى المملكة المتحدة ومصادرتها وإرجاعها (المادة ٥٥).

وتتعلق المرافق الواردة أدناه بالأقاليم التابعة للتاج، وهي بيلويك أوف غيرنسي، و بيلويك أوف جيرزي، وجزيرة مان، وجزر فرجن البريطانية. ولكن لم يمدد نطاق الاتفاقية ليشمل برمودا إلا في عام ٢٠١٨، وبالتالي لم تكن جزءاً من هذا الاستعراض. وللحصول على مزيد من المعلومات، بما في ذلك معلومات عن التحديات المواجهة والممارسات الجيدة المتبعة، يُرجى الرجوع إلى تقارير الاستعراض المعنية بهذه الولايات القضائية، والتي ترد في ملاحق تقرير الاستعراض القطري للمملكة المتحدة.

## المرفق الأول

### بيلويك أوف غيرنسي

#### الفصل الثاني

تكون استراتيجية مكافحة الفساد والرشو الأجنبية، وإطار سياسة مكافحة الرشو والفساد المركّز إطار السياسة العامة الأساسي لمنع الفساد ومكافحته في مقاطعة غيرنسي. وتتولى لجنة مكافحة الرشو والفساد مهام الرقابة والتنسيق عموماً، وهي لجنة حكومية مشتركة تقدم تقاريرها بالتابعة إلى اللجنة الاستشارية لمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT). وتشمل السلطات الأخرى المعنية شعبة الجرائم الاقتصادية التابعة لجهاز إنفاذ القانون (وتضم هذه الشعبة فريق مكافحة الجرائم المالية (FIS) المسؤول عن منع الفساد وكشفه، ووحدة الاستخبارات المالية، والشرطة) ولجنة الخدمات المالية (FSC).

وتشمل التدابير التشريعية الرامية إلى منع الفساد، في المقام الأول، قانون منع الفساد (PCL) لعام ٢٠٠٣، وقانون الإصلاح لعام ١٩٤٨، وقانون الإفصاح لعام ٢٠٠٧، وقانون لجنة الخدمات المالية لعام ١٩٨٧.

وتشارك غيرنسي وهيئتها المعنية بفاعلية في المبادرات الدولية بما في ذلك لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال (MONEYVAL)، وشبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات (CARIN)، ومجموعة إيغمنت، ومجموعة المشرفين الدوليين على المراكز المالية، والشبكة القضائية الأوروبية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وغيرها من الجهات.

وتعنى غيرنسي بتعزيز معايير السلوك المناسبة بين الموظفين العموميين. وبالإضافة إلى إرشادات مكافحة الرشو والفساد لأعضاء البرلمان والموظفين، هناك عدة مدونات لقواعد السلوك لفتات مختلفة من الموظفين العموميين، ويجري وضع مدونة قواعد سلوك للعاملين في الجهاز القضائي. ويُطلب من موظفي الخدمة المدنية الإعلان عن تضارب المصالح، بينما يجب على أعضاء الهيئة التشريعية الإعلان عن مصالحهم الخاصة. وقد وضعت أيضاً سياسة عامة للإبلاغ عن المخالفات، ولكن لا يوجد نظام للإفصاح المالي.

والمشتريات العمومية في غيرنسي لامركزية، وتخضع لقواعد البرلمان للإدارة المالية وإدارة الموارد، والسياسة العامة بشأن المشتريات، والأحكام والشروط المعيارية ذات الصلة، وكذلك مدونة أخلاقيات الاشتراء التي تضع قواعد تنظم، جملة أمور أخرى، ومنها الاختيار (مثل اختيار العقود والموردين) وإرساء العقود. وتوجد قواعد وإجراءات مناسبة تنظم اعتماد الميزانية، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر في الهيئات العامة، وتدقيق الحسابات، والحفاظ على نزاهة السجلات المالية.

وكذلك تنظم رقابياً كل من السياسة العامة بشأن الوصول إلى المعلومات العامة ومدونة الممارسات الخاصة بها الوصول إلى المعلومات. وتستند السياسة العامة إلى مبادئ افتراض الإفصاح، والنهج المؤسسي، وثقافة الانفتاح، والنشر الاستباقي، والإدارة الفعالة للسجلات.



وتشمل التدابير الوقائية في القطاع الخاص قانون الشركات لعام ٢٠٠٧ الذي يحدد متطلبات حفظ السجلات، ومراجعة الحسابات، وتشريعات مكافحة غسل الأموال للمؤسسات المالية وغير المالية. وتقر مدونة قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن لجنة الخدمات المالية قواعد الامتثال لمنشآت أعمال الخدمات المالية، وتُلزمها بتقديم حسابات مراجعة سنوية إلى اللجنة. وتُصدر اللجنة أيضاً قواعد الممارسات، والقواعد والوثائق الأخرى التي تحدد الممارسات التجارية الجيدة. وجرى صياغة قانون المالكين المنتفعين من الأشخاص الاعتباريين (غيرنسي) لعام ٢٠١٧ والتشريعات المقابلة له في جزيرة ألدرني، من جملة تدابير أخرى. ويندرج إخفاق الشركات والمؤسسات في منع الرشو ضمن الجرائم العامة بموجب قانون عائدات الجريمة.

وتخضع الشركات والمهنة المالية وغير المالية للنظام الرقابي لمكافحة غسل الأموال بموجب اللوائح التنظيمية للعدالة الجنائية (عائدات الجريمة) لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وتتولى لجنة الخدمات المالية الإشراف على الامتثال للقواعد وإنفاذه. وتعد دائرة الاستخبارات المالية وحدة الاستخبارات المالية في غيرنسي، ويجري حالياً الانتهاء من تقييم وطني للمخاطر.

## الفصل الخامس

يضمن الإطار القانوني والإداري المعمول به في غيرنسي، على النحو المفصل في سياسة استرداد الموجودات لعام ٢٠١٤، أن تكون المعلومات المتعلقة بمصدر الأموال ذات المنشأ الأجنبي متوافرة، ويجري إبلاغها إلى دائرة الاستخبارات المالية، والمشاركة فيها مع السلطات المحلية والدولية، وأن يتبعها اتخاذ إجراءات لتجميد الأموال ومصادرتها وإرجاعها. وتضطلع دائرة الاستخبارات المالية بمسؤولية جمع وتحليل ونشر المعلومات الواردة عبر التقارير عن الأنشطة المشبوهة، والنشر التلقائي للمعلومات الاستخباراتية المالية. وقد تجرى المشاركة في المعلومات الاستخباراتية الأخرى، بخلاف المعلومات الاستخباراتية المالية، تلقائياً مع السلطات الأخرى. وتُحظر "المصارف الصورية" وعلاقة المراسلة المصرفية مع "المصارف الصورية" (المادة ٦ من قانون الإشراف على المصارف (بيلويك أوف غيرنسي)، لعام ١٩٩٤؛ المادة ٨ (١)، اللوائح التنظيمية للعدالة الجنائية (عائدات الجريمة) (شركات الخدمات المالية) (بيلويك أوف غيرنسي)، لعام ٢٠٠٧).

وتوجد آلية قانونية شاملة لمنع وكشف عمليات إحالة عائدات الجريمة، والسماح بالتعاون وتبادل المعلومات بما في ذلك التبادل التلقائي على الصعيدين المحلي والدولي.

وقد امتد نطاق الاتفاقية الأوروبية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة لعام ١٩٥٩ وعدد من المعاهدات الثنائية للمساعدة القانونية المتبادلة المبرمة بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ليشمل غيرنسي.

وأوامر المصادرة الأجنبية قابلة للإنفاذ مباشرة بمجرد تسجيلها في محكمة غيرنسي الملكية وفقاً لقانون العدالة الجنائية لعام ١٩٩٩، المعدل لقانون عائدات الجريمة لعام ١٩٩٩. ويجوز للمحاكم أيضاً إصدار أوامر تعويض ضد الجناة لصالح الدول الأجنبية، أو غيرها من ضحايا الجريمة، بموجب قانون العدالة الجنائية (التعويض) (بيلويك أوف غيرنسي) لعام ١٩٩٠. وتقبل طلبات المصادرة غير المستندة إلى إدانة من دول معينة. ويجوز إنفاذ أوامر التجميد أو الحجز إذا كانت الإجراءات أو التحقيقات

الجنائية ذات الصلة قد أقيمت أو من المنتظر إقامتها في الدولة الطالبة. وينشر المدعي العام إرشادات توجيهية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة لمساعدة الدول الطالبة. وقد شكّل فريق مخصص للتعاون الدولي واسترداد الموجودات باعتباره مبادرة مشتركة لإنفاذ القانون مع التركيز على نحو أساسي على كشف العائدات الإجرامية ذات المنشأ الأجنبي وتجميدها ومصادرتها وإرجاعها.

ويجوز للدول الأجنبية أن ترفع دعاوى مدنية في محاكم غير نسبي لاسترداد الموجودات والاعتراف بها بوصفها مالكة شرعية للممتلكات في إجراءات المصادرة الداخلية.

وتُدفع قيمة الموجودات المصادرة إلى صندوق الموجودات المحجوزة الذي يديره المدعي العام. وتُعاد الموجودات المصادرة أو يجري التشارك فيها وفقاً لتقدير المدعي العام، ولكن سياسة المدعي العام تنحو إلى إعطاء الأولوية للمالكين الشرعيين للممتلكات والضحايا، حيثما كان ذلك ممكناً.

## بيلويك أوف جيرزي

## الفصل الثاني

تعتمد جيرزي على مجموعة من التدابير التشريعية والسياسية لمنع ومكافحة الفساد. وتشمل التشريعات الرئيسية المتعلقة بمنع الفساد قانون الفساد لعام ٢٠٠٦، وقانون ولايات جيرزي لعام ٢٠٠٥، وقانون المالية العمومية (PFL) لعام ٢٠٠٥، وقانون حرية المعلومات (FOIL) لعام ٢٠١١.

ويتولى فريق جيرزي لاستراتيجيات مكافحة الجريمة المالية مسؤولية إعداد سياسة مكافحة الفساد في جيرزي وتنفيذها والإشراف عليها، في حين تتولى عدة هيئات عمومية مهام محددة لمنع الفساد. وتعاون المؤسسات المعنية في جيرزي المختصة مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية بطرائق متنوعة بشأن قضايا منع الفساد.

وبالإضافة إلى السياسة العامة لمكافحة الاحتيال والفساد للموظفين العموميين، لدى جيرزي الإطار الضروري ذو الصلة، بما في ذلك مدونات قواعد السلوك التي تحدد المعايير الأخلاقية والإجراءات التأديبية والشكاوى، وكذلك السياسة العامة بشأن الإبلاغ عن المخالفات لجميع موظفي القطاع العام. وتتوفر أيضاً مدونات سلوك للمسؤولين المنتخبين والوزراء ومساعدي الوزراء، والعاملين في الجهاز القضائي. ويتعين على أعضاء البرلمان المنتخبين والوزراء ومساعدي الوزراء الإبلاغ عن مصالحهم الخاصة.

وينظم قانون المالية العمومية لعام ٢٠٠٥ والتوجيهات المالية الإلزامية ذات الصلة الصادرة عن وزارة الخزانة والموارد المتعلقة بجملة أمور أخرى ومنها المشتريات العمومية، وإدارة المالية العمومية، ومراجعة الحسابات الداخلية، وحفظ السجلات المالية. كما إن قانون المراقب المالي والمراجع العام للحسابات لعام ٢٠١٤ ينظم رقابياً المراجعة الخارجية للحسابات.

ويمنح قانون حرية المعلومات حق الوصول إلى المعلومات للجمهور العام؛ ويوفر قانون حماية البيانات لعام ٢٠٠٥ الأساس القانوني لمكتب مفوض شؤون المعلومات، بينما أنشئ مكتب أمين مظالم بموجب قانون أمين المظالم للخدمات المالية لعام ٢٠١٤.

وبغية منع الفساد في القطاع الخاص، طبقت جيرزي معايير محاسبية تنص على عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية فعالة ومنتاسبة وراذعة لعدم الالتزام بهذه التدابير. وأصدرت لجنة جيرزي للخدمات المالية، بموجب الصلاحيات المنصوص عليها في التشريعات، مدونات قواعد للممارسات تحدد المبادئ والاشتراطات التفصيلية التي يجب الالتزام بها في مزاولة نشاط الخدمات المالية بما في ذلك الإشعارات المطلوب تقديمها إلى اللجنة.

ويوفر قانون عائدات الجريمة لعام ١٩٩٩، وقانون مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٨، وقانون عائدات الجريمة (الهيئات الرقابية) لعام ٢٠٠٨ واللوائح التنظيمية المصاحبة له نظاماً رقابياً وإشرافياً

شاملاً لمكافحة غسل الأموال، مع التركيز على متطلبات تحديد هوية الزبائن والمالكين المنتفعين، وحفظ السجلات، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. ولجنة جيرزي للخدمات المالية هي الهيئة الرقابية المشرفة على المؤسسات المالية. وقد شرعت جيرزي في تقييم المخاطر الوطنية.

## الفصل الخامس

تتولى وحدة الاستخبارات المالية في جيرزي مسؤولية جمع المعلومات الواردة عبر التقارير عن الأنشطة المشبوهة وتحليلها ونشرها، وكذلك النشر التلقائي للمعلومات الاستخباراتية المالية. وقد يجري تبادل المعلومات الاستخباراتية الأخرى بخلاف المعلومات الاستخباراتية المالية تلقائياً من قبل مكتب الاستخبارات الشرطية من بين جهات أخرى. وتُحظر "المصارف الصورية" وعلاقة المراسلة المصرفية مع "المصارف الصورية" (المادة ١٠ (١) من قانون الأعمال المصرفية (جيرزي) لعام ١٩٩١، والمادة ٢٣ ألف (١) من مرسوم مكافحة غسل الأموال (جيرزي) لعام ٢٠٠٨).

وتوفر اللوائح التنظيمية لعائدات الجريمة (إنفاذ أوامر المصادرة) لعام ٢٠٠٨ آلية منح الموافقة على أوامر التقييد وتسجيل أوامر المصادرة الأجنبية وإنفاذها، وكذلك بشأن التشارك في الموجودات لاحقاً عند تلقي طلب للمساعدة من دولة أو إقليم خارجي. ويجوز تسجيل وإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة بموجب قانون استرداد الموجودات المدنية (التعاون الدولي) لعام ٢٠٠٧، الذي يوفر آلية مماثلة للتشارك في الموجودات عند تلقي طلب ذي صلة.

وعلاوة على ذلك، ينشر المدعي العام إرشادات توجيهية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية التي تتناول جملة أمور ومنها محتوى طلبات المساعدة وطريقة إرسالها.

ويجوز للدول الأجنبية إقامة دعاوى مدنية في المحكمة الملكية عن طريق تقديم مذكرة وصحيفة دعوى تُطالب بحق في أموال في جيرزي أو بملكية هذه الأموال التي تكون قد اكتسبت من خلال ارتكاب جريمة. ويجوز للمحكمة الملكية أيضاً أن تأمر اللجنة بدفع تعويضات بموجب قانون العدالة الجنائية (أوامر التعويض) لعام ١٩٩٤.

وتُدفع قيمة الموجودات المصادرة إلى صندوق مصادرة الموجودات المكتسبة من جرائم أو صندوق استرداد الموجودات المدنية، الذي يديره وزير الخزانة والموارد. وفي حال عدم وجود أي اتفاق للتشارك في الموجودات، يحتفظ الوزير بصلاحيته التقديرية كاملة في جميع الحالات المتعلقة بالتشارك في الموجودات، وينظر الوزير في الأحكام الملزمة لهذه الاتفاقية المتعلقة بالإرجاع الإلزامي للموجودات عند ممارسة الصلاحيات التقديرية في الحالات المناسبة.

## المرفق الثالث

### جزيرة مان

#### الفصل الثاني

اعتمدت جزيرة مان عدة سياسات عامة بشأن مكافحة الفساد، ومنها مثلاً سياسة مكافحة الرشوة واستراتيجية مكافحة الجرائم المالية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠؛ وتنفذ هذه الأخيرة وتنسق عبر المجلس الاستراتيجي لمكافحة الجرائم المالية المشترك بين الأجهزة الحكومية. وتشمل التشريعات البارزة الأخرى قانون مكافحة الرشوة لعام ٢٠١٣، وقانون مكافحة الاحتيال لعام ٢٠١٧، وقانون حرية المعلومات لعام ٢٠١٥، واللوائح التنظيمية المالية الحكومية، وقانون وحدة الاستخبارات المالية لعام ٢٠١٦، والمبادئ التوجيهية للمنظمات التجارية بشأن قانون مكافحة الرشوة، ومدونة القوانين الحكومية.

وتشارك جزيرة مان وهيئاتها المعنية في عدة منظمات إقليمية ودولية، بما فيها الإنتربول ومجموعة إيغمنت ومجموعة المشرفين الدوليين على المراكز المالية، وشبكة معلومات الجرائم الاقتصادية، والمنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال، وشبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات.

وتوفر مدونة القوانين الحكومية إرشادات توجيهية حول معايير السلوك المتوقعة من الموظفين العموميين المنتخبين وغير المنتخبين. بمن فيهم أعضاء البرلمان والوزراء، وتشمل قضايا تضارب المصالح أو الهدايا أو المزايا، وما إلى ذلك. وتقر اللوائح التنظيمية بشأن الخدمة المدنية لعام ٢٠١٥ معايير السلوك الأخلاقي لموظفي الخدمة المدنية. وتوجد أيضاً مدونة قواعد السلوك للعاملين في الجهاز القضائي. ولدى جزيرة مان استراتيجية لمكافحة الاحتيال والرشوة والفساد تشمل جميع الأشخاص أو المنظمات العاملة في الحكومة أو معها، كما وضعت سياسة عامة للإبلاغ عن المخالفات. ويجب على فئة مختارة من المسؤولين العموميين الإفصاح عن مصالحهم الخاصة، بما في ذلك المصالح المالية، إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى تضارب في المصالح.

تطبق جزيرة مان نهجاً لامركزياً في إدارة المشتريات العمومية، وتخضع السياسة العامة بشأن المشتريات الحكومية، الصادرة عن وزارة الخزانة للوائح التنظيمية المالية الحكومية. وتوجد قواعد وإجراءات ذات صلة بالتنظيم الرقابي الشامل لاعتماد الميزانية الوطنية، ومراجعة الحسابات الداخلية والخارجية، والحفاظ على نزاهة السجلات المالية العمومية.

ويمنح قانون حرية المعلومات (FOIA) حق الوصول إلى المعلومات للجمهور العام؛ في حين يوفر قانون حماية البيانات لعام ٢٠١٨ واللوائح التنظيمية ذات الصلة الأساس القانوني للتنظيم الرقابي لمعالجة المعلومات المتعلقة بالأفراد، بما في ذلك الحصول على المعلومات أو استخدامها أو إفشاءها.

وبغية منع الفساد في القطاع الخاص، سنت جزيرة مان قانون مكافحة الرشوة لعام ٢٠١٣، ويفرض القانون تبعة مسؤولية صارمة على الشركات التي تخفق في منع ممارسة الفساد من قبل الأشخاص المرتبطين بها. وعلاوة على ذلك، ينص قانون الشركات لعام ١٩٣١ وقانون الشركات

لعام ٢٠٠٦ على اشتراطات للشركات بخصوص حوكمة إدارة الشركات والمحاسبة المالية وإعداد التقارير. ووضع قانون المالكين المنتفعين في عام ٢٠١٧.

أما هيئة الخدمات المالية فهي الهيئة التنظيمية المشرفة على مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب عبر القطاع المالي بأكمله. ويرد تعريف منشآت الأعمال الخاضعة للتنظيم الرقابي في مرسوم الأنشطة الخاضعة للتنظيم الرقابي لعام ٢٠٠٩ (بصيغته المعدلة)، وقانون التأمين لعام ٢٠٠٨، وقانون الاستحقاقات التقاعدية لعام ٢٠٠٠، وقانون منشآت الأعمال المعينة (التسجيل والرقابة) لعام ٢٠١٥. ويوفر قانون مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب لعام ٢٠١٥ نظاماً شاملاً لتقييم المخاطر الخاصة بالزبائن، وتحديد هوية الزبائن والمالكين المنتفعين، وحفظ السجلات، وإعداد التقارير والإفصاح، والامتثال. وأكملت جزيرة مان التقييم الوطني للمخاطر في عام ٢٠١٥. وعلاوةً على ذلك، صادق مجلس الوزراء على استراتيجية حكومة جزيرة مان لمكافحة الجرائم المالية ٢٠١٧-٢٠٢٠.

## الفصل الخامس

تعتمد جزيرة مان إطاراً قانونياً وسياسياً شاملاً، يتكون في المقام الأول من قانون عائدات الجريمة (POCA) لعام ٢٠٠٨ وتشريعاته الثانوية، مما يمكن من تحديد عائدات جميع الجرائم وتقييدها ومصادرتها، بما في ذلك جرائم الفساد. وقد جرى تشكيل فريق مخصص للتعاون الدولي واسترداد الموجودات ضمن مكتب المدعي العام، وتم تكليفه بمعالجة جميع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

ويجوز تسجيل أوامر التقييد والمصادرة الأجنبية وإنفاذها بوصفها أوامر داخلية بموجب مرسوم عائدات الجريمة (POCERO) (الطلبات والأوامر الخارجية) لعام ٢٠٠٨. ويمكن إنفاذ المصادرة غير المستندة إلى إدانة بموجب الأحكام المدنية لقانون عائدات الجريمة ومرسوم عائدات الجريمة (الطلبات والأوامر الخارجية)، ومرسوم عائدات الجريمة (التحقيقات الخارجية) لعام ٢٠١١. ويحتمل رفض الطلبات الأجنبية بسبب ضالة قيمة الموجودات محل الطلب.

وتُعد وحدة الاستخبارات المالية هيئة قانونية مُكلّفة بجملة أمور، ومنها المساعدة في منع الجريمة وكشفها. وتشارك الوحدة بفاعلية مع الشركاء المحليين والدوليين في أعمالها، ويمكنها تلقائياً، أو بناءً على طلب، تبادل معلومات حول عائدات جرائم الفساد مع الدول الأخرى. ويمكن لجزيرة مان أن تتخذ تدابير استباقية للحفاظ على الممتلكات تحسباً لأمر تجميد أو مصادرة أجنبي، وقد سبق لها القيام بذلك. وتُحظر "المصارف الصورية" وعلاقات المراسلة المصرفية مع "المصارف الصورية". بموجب سياسة الترخيص العامة لهيئة الخدمات المالية بجزيرة مان.

ويجوز للدول الأجنبية استرداد الموجودات مباشرةً عن طريق إقامة دعاوى مدنية في محاكم جزيرة مان، متى استوفت المتطلبات القضائية والإجرائية المحددة.

ويجوز لوزارة الخزانة، متى رأت ذلك مناسباً، إرجاع الممتلكات المصادرة، إما كلياً أو جزئياً أو بشروط وأحكام أخرى، إلى الدولة الطالبة أو الإقليم المشارك في الاسترداد أو المصادرة، إذا كان هذا الإرجاع مسموحاً به في اتفاق للتشارك في الموجودات (المادة ٢٢٢ من قانون عائدات الجريمة). ويطبق التعويض الكامل قبل النظر في أي ترتيب للتشارك في الموجودات، ولكن لا توجد اتفاقات رسمية للتشارك في الموجودات في الوقت الحاضر.

## جزر فرجن البريطانية

## الفصل الثاني

تتجسد سياسات جزر فرجن البريطانية لمنع الفساد ومكافحته في العديد من القوانين، ولا سيما المرسوم الدستوري لجزر فرجن البريطانية لعام ٢٠٠٧، وقانون إدارة المالية العمومية لعام ٢٠٠٤، وقانون لجان الخدمة لعام ٢٠١١، وقانون تسجيل المصالح لعام ٢٠٠٦.

ولا توجد حالياً هيئة لمكافحة الفساد في جزر فرجن البريطانية، وتوزع مهام مكافحة الفساد على مجموعة مختلفة من الهيئات، مثل لجنة الخدمة العمومية، ولجنة الخدمات المالية، ووكالة التحقيقات المالية، ومفوض الشكاوى (أمين المظالم). وتشارك جزر فرجن البريطانية وأجهزتها في الشبكات الإقليمية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة البحر الكاريبي (CFATF)، ومجموعة إيغمنت، والإنتربول، والمجلس الكاريبي لإنفاذ القوانين الجمركية (CCLEC)، والشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات في منطقة البحر الكاريبي (ARIN-CARIB).

وتشمل تدابير منع الفساد في القطاع العام، على وجه الخصوص، قانون لجان الخدمة، وتشريعاته الفرعية، وعدداً من السياسات الإدارية (مثل، المراسيم العامة للخدمة العمومية لعام ١٩٨٢). ويجب أن يعلن أعضاء الهيئة التشريعية عن مصالحهم المالية بما في ذلك مصالح أفراد أسرهم، وفقاً لقانون تسجيل المصالح. ويتوقع من المسؤولين العموميين الآخرين إبلاغ نائب الحاكم عن أي تضارب في المصالح. ويحدد القانون الجنائي جريمة تضارب المصالح، ويلزم الموظفين العموميين بالإفصاح عن مصالح معينة للهيئات العمومية التي يعملون بها. ويمكن أيضاً تطبيق تدابير تأديبية على مخالفة اللوائح التنظيمية والسياسات ذات الصلة بما في ذلك تضارب المصالح. ويجري حالياً صياغة مدونة قواعد السلوك الوزاري، ومشروع قانون إدارة الخدمة العمومية، وسياسة الإبلاغ عن المخالفات. وقد وضعت وزارة الموارد البشرية (مكتب نائب المحافظ) سياسة المظالم. ومع ذلك، لا يوجد إطار قانوني لحماية المبلغين عن المخالفات.

وينص قانون إدارة المالية العمومية (PFMA) واللوائح التنظيمية لإدارة المالية العمومية (PFMR) لعام ٢٠٠٥ على قواعد وإجراءات المشتريات العمومية، ويتأسس بموجبها مجلس المناقصات المركزي (CTB) لتلقي وتقييم العروض، ورفع التوصيات بقرارات الشراء إلى مجلس الوزراء. وتعلن وحدة المشتريات في وزارة المالية عن جميع عمليات الشراء وفقاً لما يقره مجلس المناقصات المركزي. ويجري حالياً صياغة قانون الاشتراء. ويحدد الدستور وقانون إدارة المالية العمومية واللوائح التنظيمية لإدارة المالية العمومية طريقة إدارة المالية العمومية، وعملاتها، وإجراءاتها، ومبادئها، بما في ذلك اعتماد الميزانية والرقابة المناسبة على الحسابات العمومية ومراجعتها، على النحو المفصل في قانون مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٣ وقانون مراجعة الحسابات الداخلية لعام ٢٠١١.

ولا يوجد إطار قانوني أو سياسي مركزي لتنظيم وصول الجمهور العام إلى المعلومات. ولم تُنشئ جزر فرجن البريطانية إطاراً قانونياً لتمويل المرشحين للمناصب العمومية المنتخبة والأحزاب السياسية.

ويحدد قانون جزر فرجن البريطانية للشركات التجارية لعام ٢٠٠٤ إطار عمل واسعاً لحوكمة الشركات التجارية في جزر فرجن البريطانية. ويحتفظ جهاز التحقيقات المالية بسجل للمالكين المنتفعين.

ولمكافحة غسل الأموال، اعتمدت جزر فرجن البريطانية عدة قوانين، منها قانون عائدات السلوك الإجرامي (تعديل) لعام ٢٠٠٨، وقواعد ممارسات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٨، وقواعد مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٨، وقانون جهاز التحقيقات المالية لعام ٢٠٠٣، وقانون خدمات التمويل والأموال لعام ٢٠٠٩. وتوفر هذه القوانين آليات خاصة لمنع وكشف عمليات إحالة عائدات الجريمة، والتمكين من التعاون وتبادل المعلومات، على الصعيدين المحلي والدولي، ولا سيما من خلال شبكة معلومات الجرائم الاقتصادية (FIN-NET) ومجموعة إيغمنت. وتشرف لجنة الخدمات المالية على أنشطة مكافحة غسل الأموال في القطاع المالي الخاضع للتنظيم الرقابي، بينما تشرف وكالة التحقيقات المالية على أنشطة مكافحة غسل الأموال في المؤسسات والمهن غير المالية المعينة. وتأسست اللجنة الاستشارية المشتركة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ٢٠٠٨.

وتُحظر "المصارف الصورية" وعلاقات المراسلة المصرفية مع "المصارف الصورية". بموجب قانون مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٨.

## الفصل الخامس

قانون العدالة الجنائية (التعاون الدولي) لعام ١٩٩٣ (بصيغته المعدلة) هو التشريع الرئيسي للتعاون الدولي، إلى جانب قانون المساعدة القانونية المتبادلة (الولايات المتحدة) لعام ١٩٩٠ الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويؤسس مرسوم العدالة الجنائية (التعاون الدولي) (إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية) لعام ٢٠١٧، ومرسوم عائدات السلوك الإجرامي (إنفاذ أوامر المصادرة الخارجية) لعام ٢٠١٧، الإطار القانوني لتسجيل وإنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية، وإصدار أوامر التقييد. ولا يُسمح بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة. وما لم تلتق جزر فرجن البريطانية طلباً للحفاظ على الممتلكات لغرض المصادرة من دولة أخرى، لا يوجد ما ينص على الحفاظ على الممتلكات لغرض المصادرة. وحتى الآن، لا توجد حالات لتسجيل أمر مصادرة أجنبي أو لقيام سلطات جزر فرجن البريطانية بتجميد أو حجز أو تعقب ممتلكات بناءً على طلب أجنبي للمساعدة القانونية المتبادلة. ويتناول دليل جزر فرجن البريطانية المعني بالتعاون الدولي وتبادل المعلومات لعام ٢٠١٣، من جملة أمور أخرى، محتوى طلبات المساعدة وطريقة إرسالها.

ويجوز للدول الأجنبية إقامة دعاوى مدنية لاسترداد الموجودات القائمة في جزر فرجن البريطانية على نحو مباشر طبقاً للمتطلبات القضائية والإجرائية للمحكمة العليا لشرق الكاريبي.



ويجري التصرف في الممتلكات المصادرة وفقاً لتعليمات المحكمة المختصة، ويمكن إرجاعها إلى دولة أجنبية متى صدر أمر من المحكمة بذلك. وقد تشاركت جزر فرجن البريطانية في الموجودات مع إقليم برمودا. بموجب مذكرة تفاهم في قضية جنائية محددة. وإذا لزم الأمر، يُمكن أن تنظر جزر فرجن البريطانية في إبرام صكوك قانونية مناسبة للتصرف في الموجودات مع دول أخرى. وتتخذ القرارات على أساس كل حالة على حدة حسب الاتفاق بين الطرفين.

---